وقفـــات لبنانيـــة وعربيـــة

د. سليم الحص

منشورات
ندوة العمل الوطني

المحتويات

مقـــــدمـــــة

هذه مجموعة جديدة من المقالات والبيانات والمواقف المنشورة عبر وسائل الإعلام مؤخرا. وفيها أحدد موقفا من شتى القضايا المطروحة على الساحتين اللبنانية والعربية، عسى أن يكون فيها إسهام في جلاء الحقائق وتوضيح الرؤى في ما يتعلق بهذه القضايا. وعلى الصعيد العربي من الطبيعي أن يتركز الاهتمام في هذه المرحلة على قضية فلسطين كونها قضية العرب المركزية والشاغل الأكبر للأمة منذ العام ١٩٤٨، وقضية العراق بعد تعرض هذا البلد العربي للاحتلال الأميركي .

سليم الحص

الحاجة إلى التغيير في لبنان من المسلمات التي لا جدال فيها. فالنظام القائم أفرز واقعاً مطبوعاً بالطائفية والمذهبية والعشائرية، وبالفساد المستشري على كل صعيد في الدولة . وبالعقم والتسيّب في الإدارة ، والعجز المالي المستمر ، والتفاوت الفادح في مستويات النمو بين مختلف المناطق ، وشحوب التجربة الديمقراطية، وغياب المساءلة والمحاسبة على شتى المستويات .

لو وُجدت الممارسة الديمقراطية الفاعلة ، مع ما يلازمها من مساءلة ومحاسبة على كل صعيد ، لما استشرى العقم والفساد والتسيّب على مستوى الإدارة والمؤسسات، ولانتظمت الحياة السياسية في البلاد ، ولارتدّ ذلك إيجاباً على سائر الأمور. ولكنّ النظام اللبناني يفتقر إلى الديمقراطية ، على وفرة الحريات فيه. والأنظمة اللاديمقراطيـــة تنزع بطبيعة الحال إلى تأبيد وجودها فتحول دون التغيير الديمقراطي إما بالقمع والكبت والرشوة وسائر أساليب الحكم الاستخباراتي، كما هي الحال في سائر الأقطار العربية، أو بوقوف الطبقة السياسية، ذات النهج الفئوي المتحجّر، سدّاً منيعاً في وجه التغيير نظراً إلى أن أي تغيير جذري لا يصبّ في مصلحتها، كما هي الحال إلى حد بعيد في لبنان . فما هو السبيل إلى التغيير المنشود ؟

من العوامل المعطّلة للتغيير الديمقراطي حياة سياسية متعثّرة وغياب آليّات المساءلة والمحاسبة وضمور الحياة الحزبية الوطنية، إن بسبب قانون انتخاب غير وافٍ بالغرض، أو بسبب المال السياسي الذي أفسد المجتمع، أو بسبب طغيان الانقسامات الفئوية التي كان من شأنها تغليب الولاء للطائفة على الولاء للدولة والوطن .

والمطلوب منطلقاً : تبنّي مشروع نظام انتخابي يضمن صحة التمثيل الشعبي، ويُعزّز أجواء التنافُس بين البرامج والمشاريع السياسية بدلاً من التنافُس بين الأفراد في الانتخابات النيابية، ويعطّل قدر الإمكان الدور الذي يؤديه المال السياسي في تشويه الانتخابات النيابية، ويُلغـــي ظاهرة المحادل التي طبعت المعارك الانتخابية النيابية في الماضي، والتي تمخّضت عن حكم شبه أوتوقراطي يسيطر على قراره حفنة من زعماء الكتل النيابية الكبيرة المنبثقة من المحادل الانتخابية .

نحن نرى أن النظام الانتخابي المؤهل لتحقيق هذه الأهداف هو ذاك الذي يعتمد، من جهة، قاعدة التمثيل النسبي ويؤمن، من جهة ثانية، شروط تكافؤ الفرص بين المرشحين، سواء من خلال تحديد سقف عادل للإنفاق الانتخابي أو من خلال وضع ضوابط لدور الإعلام والإعلان الانتخابيين تحدّ من هيمنة المال السياسي. إن تحييد المال السياسي عاملاً حاسماً في الحياة السياسية هو من مقومات أي مسعى جدّي للتغيير الديمقراطي .

ذلك لأن التجربة في لبنان أظهرت أن المال السياسي فاسد ومُفسد ، وهو معطّل لانتظام الحياة السياسية ، ومسيء إلى القيم المجتمعية .

كنا نتمنى لو أن بالإمكان إلغاء الطائفية السياسية واعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة. ولكن هذا يتعارض مع نصوص الدستور. فالمادة ٢٤ منه تنص صراحة على التساوي في المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين ، وعلى توزيعها نسبياً بين طوائف كل من الفئتين وتسبياً بين المناطق. ونحن نتقدّم بمشروعنا ضمن القيد الدستوري أملاً بأن تسنح الظروف في المستقبل غير البعيد لتبديل هذا الواقع .

إن نظام التمثيل النسبي من شأنه ضمان تمثيل أكثر عدالة وشمولاً من النظام الأكثري المعمول به حالياً ، كما من شأنه القضاء على ظاهرة المحادل

في الانتخابات النيابية التي كان من شأنها الحد من فعالية الممارسة الديمقراطية .

ففي ظل النظام الأكثري الذي يأخذ به لبنان ، حتى الآن، في حال كانت المنافسة بين لائحتين في دائرة ما، فإن اللائحة التي تحصل على ٥١ في المئة من أصوات الدائرة مثلاً تفوز بكليتها فتستأثر منفردة بتمثيل المنطقة، ويسقط كل أعضاء اللائحة المنافسة التي نالت ٤٩ في المئة من الأصوات . بذلك يمكن أن يعتبر ٤٩ في المئة من الناخبين أنفسهم ، أي نصف المجتمع تقريباً ، غير ممثلين في مجلس النواب ، مع ما يثيره ذلك من خلل واحتقان .

أما في نظام التمثيل النسبي فاللائحة التي تنال ٥٥ في المئة من الأصوات مثلاً تفوز بـــ٥٥ في المئة من مقاعد الدائرة الانتخابية، وتفوز اللائحة المنافسة ببقية المقاعد، أي بـــ ٤٥ في المئة من مقاعد الدائرة الانتخابية . بذلك يكون التمثيل عادلاً وشاملاً، بمعنى أن الجميع بمَن فيهم الأقليّة ، يكونون مُمثّلين في مجلس النواب. فإذا أخذنا من دائرة بيروت الانتخابية مثلاً، فإن عدد المقاعد النيابية فيها ١٩، فإذا حظيت إحدى اللوائح بـــ٦٠ في المئة من مجموع الأصوات فازت بجميع المقاعد في ظل النظام الأكثري المعمول به حتى اليوم. أما في ظل نظام التمثيل النسبي فتفوز هذه اللائحة بـــ ١١ مقعداً، وتفوز اللائحة المنافسة بثمانية مقاعد

ونظام التمثيل النسبي من شأنه تشجيع الناخبين على ممارسة حقّهم في الاقتراع، إذ من شأنه إشاعة الاقتناع عند الناس أن لأصواتهم حساباً ، حتى ولو كانوا في عداد الأقلية، بينما تضيع في النظام الأكثري هباءً أصوات الذين يقترعون للأقلية غير الفائزة ، وكأنما لم يكن لأصواتهم حساب .

ثم إن نظام التمثيل النسبي من شأنه القضاء على ظاهرة المحادل في الانتخابات، إذ لا يعود التمثيل حكراً على اللائحة التي تحظى بالأكثرية ،

فيبقى للأقلية ممثلوها بين النواب. هكذا تزول ظاهرة الزعيم الأوحد في أي منطقة. وهذا الواقع سيكون له مردود عظيم في تعزيز الممارسة الديمقراطية. فزعماء المحادل الانتخابية ينقلبون في مجلس النواب بطبيعة الحال زعماء للكتل النيابية الكبرى، وهم ينزعون بالتوافق، ولا أقول التـــواطؤ، فيما بينهم إلى السيطرة على القرار السياسي في السلطتين الاشتراعية والتنفيذية. من هنا القول إن الحكم الحقيقي في لبنان، في ظل النظام الأكثري السائد، كان إلى حد ملموس في يد حفنة من زعماء الكتل النيابية الكبيرة. ومثل هذه الممارسة هي في واقع الحال أقرب إلى الممارسة الأوتوقراطية منها إلى الممارسة الديمقراطية .

من هنا القول إن النظام النسبي، في حال اعتماده، من شأنه أن يبدّل جذرياً في المشهد السياسي ويعزز الممارسة الديمقراطية وينعش الحياة السياسية .

ثم إنّ الحكومة التي كنت رئيسها أحالت في العام ٢٠٠٠ على مجلس النواب، إلحاقاً بمشروع قانون الانتخاب، مشـــروع قانون يُحدِّد سَـــقفاً للإنفاق الإنتخابي كما يُحدِّد ضَوابِط للإعلام والإعلان الانتخابيين على النحو الذي يضمن القدر الممكن من العدالة وتكافؤ الفرص بين المرشحين . ولكن مجلس النواب آنذاك أهمل هذا المشروع فلم ينظُر فيه . في غِياب مِثل هذه القواعد والضوابط يمكن أن يلعب المال دوراً مؤثّراً ، وأحياناً حاسِماً ، في المسار الإنتخابي، كما يمكن للهيمنة الإعلامية أن يكون لها انعكاس فاصِل على حصيلة المعركة الانتخابية. من المعروف أن كبار المتمولين كثيراً ما يتفننون في أساليب الضغط المالي على الناخبين، بما في ذلك إغداق الرشوات المباشرة أو غير المباشرة، والمغالاة في تجنيد من يسمونهم مندوبين يوم الانتخاب، ومصادرة أكبر عدد من وسائط النقل، وتوزيع التبرعات يميناً

ويساراً، والبذل المفرط على الحملات الدعائية. فلا بد إذن من وضع ضوابط للحد من هذه التجاوزات قدر الإمكان .

لذلك كله آثرنا هذه المرّة أن نَجعل هذه الضوابط في صلب النظام الانتخابي الذي نقترح. وينص المشروع المقترح على أنّ أيّ مُخالفةٍ لهذه الضوابِط أو القواعد يمكن أن تُشكِّل سَبَباً للطعن في صِحّة نيابة المُخالِف أمام المجلس الدستوري .

نقدّم ههنا مشروعنا لنظام انتخابي جديد يرتكز على قاعدة التمثيل النسبي ويضمن حَدّاً من تكافؤ الفرص بين المرشّحين من خلال تحديد سقف للإنفاق الانتخابي ووضع ضوابط للإعلام والإعلان الانتخابيين. وقد اعتمدنا المحافظات دوائر انتخابية عملاً بما قضت به وثيقة الوفاق الوطني .

إنّ الانتقال من اعتماد النظام الأكثري المعمول به حتى الآن إلى اعتماد التمثيل النِسبي يفترِض القِيام بحملة إعلامية واسعة لشرح أصول تطبيقه للجمهور نظراً إلى جِدّته وعدم إلمام جمهور الناخبين في لبنان بهذه الأصول، كما يفترض تنظيم دورات تدريبية مُكثّفة للمولجين بتطبيق هذه الأصول أو الإشراف على تطبيقها. لذلك ارتأينا طرح مشروعنا في وقتٍ مُبكِّر، وذلك من أجل إتاحة الوقت الكافي لكل الأعمال التحضيرية اللازمة ، خصوصاً أنّ التزام التوزيع الطائفي والمذهبي للمقاعد النيابية، مَعطوفاً على توزيع المقاعد بحسب الأقضية في كل محافظة، من شأنه إضفاء شيء من التعقيد على نهج تطبيق النظام المقترح، ويمكن أن ينجُم عن تطبيقه مُفارقات، كأن يفوز أحد المرشّحين بوَزن لائحته النِسبي ويكون خَصمه قد نال من الأصوات أكثر منه، ويجب أن يكون ذلك مَقبولاً بمنطِق التمثيل النسبي .

ونظام التمثيل النسبي معتمد في كثير من دول العالم ومنها تركيا وإسبانيا والبرتغال وفنلندا ولكسمبورغ وبلغاريا والأرجنتين وكولومبيا وأنغولا

وإسرائيل ، وكذلك جزئياً في ألمانيا وإيطاليا .

يبقى أن نقول ختاماً إننا نتمسّك بجوهر المشروع، أي مبدأ التمثيل النسبي وتأمين تكافؤ الفرص بين المرشّحين من خلال تحديد سقف للإنفاق الانتخابي ووضع ضوابط للحملات الإعلامية والإعلانية. أما التفاصيل والصيغ التطبيقية فتبقى في نظرنا قابلة للنقاش .

وبعد ، الإنتفاضة إلى أين ؟

بعد أن أعلنت ثلاثة من فصائل المقاومة ، حماس والجهاد الإسلامي وفتح، الهدنَة لثلاثة أشهر، يقتضي طرح السؤال : الإنتفاضة الفلسطينية إلى أين ؟ ما هو مصيرها ؟

ينبغي أولاً التذكير بأن الإنتفاضة الفلسطينية لم تنطلِق أساساً حركة مقاومة مُسلّحة، وكانت تُعرَف بإنتفاضة الحجارة، إذ كانت حركة الإعتراض على الإحتلال الإسرائيلي تقتصر على التظاهُر ورشق الحجارة على قوات الإحتلال، وكان الأطفال في واجهة المُجابهة. وكان الطفل محمد درّة أبرز شهداء تلك المرحلة .

كانت صرخة أطفال فلسطين آنذاك مُدوِيّة ومُعبِّرة، فإستقطبت الإنتفاضة عطف الرأي العام العربي والدولي ودعمه ومُساندَته. كان التعبير عن رفض الشعب الفلسطيني الإحتلال الإسرائيلي بَليغاً، وكانت إسرائيل خلال تلك الحقبة هدفاً للإنتقاد والإستنكار وإلى حَدٍّ ما في موقِع العزلَة. وكان لإستشهاد الطفل محمد الدرّة من الوقع على الرأي العام العربي والعالمي أكثر من أيِّ عمليّةٍ من عمليات المقاومة المسلحة .

إنّ وقف العمليات المسلحة لا يعني إنتهاء المقاومة للإحتلال . فالمقاومة لا بُدّ أن تستمِر ولو في شكلها السِلمي، ومن تجلّياتها الإضرابات والمظاهرات والإعتصامات وإطلاق المواقِف والبيانات والرسائل والعرائض. هذا النمط من أعمال المقاومة لن تتمكّن إسرائيل من تشويه صورته كما إستطاعت تشويه صورة المقاومة المسلحة أمام الرأي العام الخارجي إذ وصمته زوراً بالإرهاب. فتبنّت الدولة العظمى، الولايات المتحدة الأميركية ،

هذا النهج وروّجت له في العالم أجمع فكان له أثر ملموس على مواقف الدول حتى تلك التي يفترض أن تكون من الدول الصديقة للعرب. وشرعت أميركا بالضغط حتى على بعض الدول العربية القادِرة كي تمتنِع عن إمداد الشعب الفلسطيني بالمساعدات المادية التي تعينه على الصمود، وذلك تحت ذَريعة مُكافحة تمويل الإرهاب .

ومن المعروف أنّ التخلّي عن المقاومة المسلحة ولو إلى حين ، تحت يافطة الهدنة لثلاثة أشهر، قضت به إعتبارات لعل أهمها صون الوحدة الوطنية الفلسطينية في وجه خطر نشوب حرب أهلية تضع السلطة الفلسطينية في جانب وفصائل المقاومة كافة في الجانب الآخر بفعل الضغط المُتزايد الذي تتعرض له السلطة الفلسطينية من جانب الدولة العظمى خصوصاً والمجتمع الدولي عموما. هذا مع العلم أنّ إسرائيل، ومعها أميركا، لم تُسلِّم بعد بمبدأ الهدنة الموقوتة، بل هي تُصرّ على الإجهاز على فصائل المقاومة بهدف تفكيكها وتجريدها من السلاح وتوقيف المسؤولين فيها. يُرجى أن تكون مبادرة فصائل المقاومة إلى إعلان الهدنة حافِزاً للسلطة الفلسطينية كي تُقاوِم هذه الضغوط فتقِف إلى جانب فصائل الإنتفاضة في خندقٍ سياسي واحِد .

ثم إنّ إسرائيل، ومعها أميركا، نجحَت بفضل حملتها الدعائية الفاعِلة ، وكذلك بفضل قُوّة جماعات الضغط اليهوديّة في أميركا وعواصم القرار في العالم، في إظهار القضية في فلسطين وكأنما هي مشكلة عُنف لا أكثر ولا أقل، وكان ذلك على حساب صرف الأنظار عن جوهر قضية فلسطين كونها قضية أرض محتلة وقضية إستيطان يهودي على الأرض العربية وقضية لاجئين إقتُلِعوا من ديارهم ليس في الأرض المحتلة في حرب العام ١٩٦٧ فحسب بل كذلك في الأرض المحتلة في حرب العام ١٩٤٨. كاد العالم ينسى أنّ حيفا ويافا من المدن العربية التي شُرِّد أهلها في شتّى أرجاء المعمورة .

لعل وقف أعمال العُنف تُشكّل فُرصة يجب أن تُستغَلّ لتسليط الأضواء مُجدداً على حقائق قضية فلسطين أملاً بكسب الرأي العام العالمي مُجدّداً لصالح هذه القضية. فما سُمّي هِدنَة يجب أن لا يكون مُقدِّمة للإستسلام، وبالتالي التنكُّر لقضية فلسطين، بل مُنطلَقاً لإحياء هذه القضية بكل أبعادها القومية والإنسانية وبالتالي وضع حَدّ لتيّار الإنهزاميّة المُعيبَة الذي طَغى على سلوك الأنظمة العربية دولياً. فليكُن وقف العُنف مُنطلقاً لإعادة توحيد العرب حول قضيّتهم المركزية في فلسطين التي كادت هُموم العرب وشُجونهم الأخرى تطمِسها، خصوصاً بعد الحرب على العراق. إذا تَمّ ذلك فسيكون بمثابة الفتح المُبين للقضية العربية. وفي تلك الحال لن تكون دماء الشهداء الذين قضوا إبّان حقبة المقاومة المسلحة قد ذهبت سُدى. إنّ إهدار دماء الشهداء لا يكون إلاّ بالإنهزامية والإستسلام وبالتالي التخلّي عن ثوابِت القضية الفلسطينية. أمّا إذا كان وقف العُنف، في ما سُمّي هِدنَة، سيكون مُنطَلَقاً لإحياء قضية فلســطين في ثوابِتها وتوحيد الصف العربي حولها، فإن ذلك سيكون خير جزاء من اللّه عن أرواح الشهداء ودمائهم الزكيّة. لا بل سيكون الفضل في أيٍّ إيجابيةٍ يُمكن أن تتأتّى لتضحيات فِدائيّي الإنتفاضة في مرحلة المقاومة المُسلّحة. فلا غرو في القول : عسى أن تَكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم .

أمام هذا التحدّي الجديد سيكون الحُكّام العرب أمام محَكّ دقيق ولا نَقول عَسير. كيف ستُقاوِم مصر والأردن الإغراءات المادية التي تُغدقها عليهما أميركا والضغوط السياسية التي تُمارسها عليهما، وكيف ستُقاوِم الكويت، ومعها سائر بلدان الخليج ، رواسِب الحرب على العراق وتداعياتها ، وكيف ستُقاوِم سوريا ضغوط أميركا التي تُمارَس تحت التهديد بإستصدار قانون لمحاسبة سوريا، عِلماً أن سوريا تُحاسَب في ذلك المشروع على مواقِف

وطنية وقوميّة ، وكيف ستُعاوِد دول المغرب العربي إهتمامها المُباشر بقضية فلسطين، وهل سيصمُد لبنان في إنتصارِه لقضية فلسطين سياسياً وإعلامياً وقومياً أمام الضغوط التي يتعرّض لها الشعب اللبناني جرّاء الأزمة الإقتصادية المعيشية التي يرزح تحت وطأتها ،كما جرّاء الإنقسامات السياسية الحادّة التي تُعطِّل الحكم ، وجرّاء تفكُّك أوصال الدولة وإستشراء الفساد فيها .

السؤال هو : هل يستطيع الحُكّام العرب أن يُؤدّوا قِسطهم في خدمة قضية العرب المركزية في فلسطين عند هذا المُفترَق الخطير في مسار القضية وهُم ما هُم عليه من إنشغال في قضاياهُم القطريّة الذاتية ؟ هل يستطيعون أن يلتقوا في قمّة إستثنائية تُخصَّص لمراجعة الموقف وإعادة تقويم مُعطيات المرحلة كي يُبنى على الشيء مُقتضاه؟ وإذا إجتمعوا، هل هُم قادِرون على إتّخاذ المواقف الحُرّة بمعزِلٍ عن ظلّ أميركا الثقيل على كثيرٍ منهُم ؟

قضيّة فلسطين على مُفترَق دقيق. والشعب العربي أمام إمتحانٍ جديد. والحُكّام العرب على محَكٍّ خطير. فهل العرب على مستوى التحدّي ؟

سليم الحص

ـ السفير ٢٠٠٣/٧/١

في مقولة معروفة أنك إذا قتلت شخصاً كان نصيبك السجن، وإذا قتلت عشرين كان مآلك مأوى المجانين، وإذا قتلت عشرة آلاف كان ثوابك أن تتلقى دعوة للمشاركة في مؤتمر للسلام، وربما بناءً على خارطة طريق منسوجة على شروطك. هذه المقولة تنمّ عن واقع أليم، هو أن العدالة ليست من معايير النظام السائد في العالم، حيث الحق للقوة وحيث ازدواجية المعايير هي القاعدة .

كانت بلجيكا قد سطعت بقانون اعتمدته يسمح بمقاضاة مجرمي الحرب ومغتصبي حقوق الإنسان أنّى كانوا في العالم. فكان أن رُفعت قضايا أمام المحكمة البلجيكية ضد أرييل شارون، رئيس وزراء إسرائيل، في مسعى لمحاسبته وملاحقته على مجزرة صبرا وشاتيلا، التي وقعت خلال الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢، وسقط ضحيّتها مئات القتلى في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في جوار بيروت، وذلك تحت سمع وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك شارون وبصره لا بل رعايته. وقد تصدّر المرافعة في الدعوى محام لبناني لامع نذر نفسه للحق والعدالة. ثم بادر آخرون إلى مقاضاة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش على جرائم الحرب التي ارتكبت خلال الحرب الأميركية على العراق، علماً بأن عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا في العراق جراء تلك الحرب لم يعلن بعد .

فكان أن صبّت أميركا وإسرائيل ضغوطهما على الدولة الصغيرة بلجيكا للتخلّي عن القانون الذي رُفعت بموجبه تلك الدعاوي، وكان لهما ما يشاءان فتبنّت الحكومة البلجيكية مشروع قانون بتعديل القانون المعمول به

بحيث لا تجوز مقاضاة مجرمي الحرب إلا من مواطنين بلجيكيين متضررين أو مقيمين في بلجيكا انقضى على إقامتهم أكثر من ثلاث سنوات. وفي الأخبار أن أحد المواطنين العراقيين فَقَدَ سبعة عشر ولداً من أولاده في إحدى الغارات التي شنّتها الطائرات الحربية الأميركية على بغداد خلال الحرب ، فتقدّم بدعوى أمام إحدى المحاكم العراقية لمقاضاة وزير الدفاع الأميركي دونالد رمسفيلد ومطالبته بتعويض مقداره مائتا مليون دولار. بالطبع لن يسمع العالم بهذه الدعوى مرة أخرى لأن الاحتلال الأميركي للعراق لن يسمح بذلك. وكأنما أخطأ هذا الأب المنكوب ، كما أخطأ المحامي اللبناني المقدام قبله، إذ أغفل أو تحدى القاعدة التي تقول بأن قتلة الألوف لا يحاسَبون وبأن المنتصر دوماً على حق .

وتتوالى هذه المأساة فصولاً في فلسطين. فقد قتلت القوات الإسرائيلية نحو ٢٥٠٠ فلسطيني منذ بداية الانتفاضة حتى اليوم، في مقابل نحو ٨٠٠ إسرائيلي قتلوا على يد المقاومين الفلسطينيين. مع ذلك فالرئيس الأميركي جورج بوش يسمي شارون رجل سلام ، ويبرر الجرائم الإسرائيلية بأنها من قبيل الدفاع عن النفس، ويسمي المقاومة الفلسطينية إرهاباً. ولا حساب عند أميركا لما ارتكبت إسرائيل إذ زجّت بنحو ستة آلاف أسير فلسطيني في سجونها، وإذ دمّرت عدداً لا يحصى من بيوت الفلسطينيين وأكواخهم فجعلتهم لاجئين في أرضهم، وإذ قضمت أراضي فلسطينية واسعة في الإحتلال وبناء المستوطنات اليهودية ثم أخيراً في إقامة جدار الفصل بحجة ضمان أمن إسرائيل في وجه العمليات الاستشهادية الفلسطينية. ثم ألم يكن أساساً قرار إنشاء كيان صهيوني على الأرض العربية في فلسطين، مع ما ترتب عليه من تهجير لمئات الألوف من عرب فلسطين، أفدح عملية ظلم في تاريخ المنطقة والأمة ؟

تزعم أميركا، في حروبها وتهديداتها وإنذاراتها لدول ومجتمعات ضعيفة وفقيرة، أنها تريد تصدير القيم الحضارية لهذه الدول والمجتمعات ، وتحديداً الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. والسؤال هو : هل تصمد هذه القيم أو تستقيم إذا فُقدت العدالة ؟ وما العدالة في نهاية التحليل سوى إحقاق الحق، أو الاعتراف بحقوق الآخرين وإعطاء كل ذي حقٍ حقه. فهل اعترفت أميركا بحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وحريته وتقرير مصيره؟ هل ستعترف بحق الشعب العراقي في تقرير مصيره بنفسه ؟ هل التزمت أميركا حقوق الإنسان في ما يتعرّض له المواطن الأميركي ذو الأصل العربي داخل أميركا من تمييز وشبهات وسوء معاملة منذ أحداث ١١ أيلول؟ وهل احترمت أميركا حقوق الإنسان في تعاملها مع سجناء غوانتنامو في كوبا وهم سجناء من دون محاكمة ويلاحقون أمام محاكم ميدانية لا تراعي أصول المحاكمات في أميركا ولا تحفظ لهم حق الدفاع عن أنفسهم بتعيين محامين كما في أميركا. والمعروف أن احتجاز هؤلاء في كوبا، خارج الأرض الأميركية، ما كان إلا لحرمانهم من أصول العدالة الأميركية .

أميركا، في نظر المجتمعات الأضعف والأفقر في العالم، لا تصدّر الحضارة ما دامت لا تلتزم قيم العدالة دولياً. الحرية لا تكون حرية إذا كانت مفاهيمها ستهبط على سائر الشعوب من علٍ. فالحرية تُكتسب ولا تُعطى، وهي ليست نظاماً يفصّل للشعوب على هوى الدولة العظمى وإنما هي ثقافة يتشبعها الشعب فتنمو في عروقه. والديمقراطية ليست ديمقراطية إذا كانت ستملى إملاءً على سائر المجتمعات ، فهذا تناقض في المفاهيم .فالديمقراطية آلية يعبّر بها الشعب عن إرادته الحرة. ولا مكان للإملاء في هذا المفهوم . وكذلك حقوق الإنسان. فهي من صلب ثقافة المجتمع، تنمو بنموها طوعاً وليس قهراً. وكل هذه القيم تبقى مفرغة من مضمونها في غياب العدالة. فأين

هي العدالة في السياسة الأميركية على المستوى الدولي ؟

ثمّة مدارس فكرية في أميركا، لا تبدو بعيدة عن تفكير الإدارة الأميركية، تروّج إلى أن أميركا، في عدوانيتها دولياً، إنما تخوض عن الغرب صراع الحضارات مع الشرق. نحن نرفض فكرة صراع الحضارات ونؤمن بتفاعلها البنّاء. ففي ساحة الصراع المزعومة لا يبدو الغرب واحداً ولا يبدو الشرق موحداً. ثم إذا كان الصراع المزعوم لتغليب حضارة على حضارة وبالتالي لإلغائها، فإن الإلغاء ضرب من المستحيل بقدر ما أن القيم الحضارية متجذّرة في ثقافات المجتمعات الشرقية. ثم إن مبدأ الإلغاء مرفوض بقدر ما أن في التعددية الحضارية في العالم غنى للعالم. ثم إن تهميش العدالة في نسق القيم التي يحاول الغرب تسويقها في الشرق تجعل النموذج الغربي مشوباً بعيب كبير .

ومن آيات شحوب العدالة في نسق القيم الغربية مفهوم العولمة التي تشكّل آخر تجليات الهجمة الغربية على العالم. فتكافؤ الفرص هو وجه ناتيء من وجوه العدالة. وتكافؤ الفرص يكاد يكون معدوماً في فلسفة العولمة في المواجهة بين الدول الكبرى والصغر ، بين الغني والفقي . فها هي أميركا ودول أوروبا تدير دفّة العولمة وفق مصالحها الذاتية على حساب مصالح الآخرين. ها هي أميركا تهدّد القدرة التنافسية لأوروبا من خلال تخفيض قيمة الدولار في مقابل اليورو، وتسلك سياسة حمائية إزاء صناعة الفولاذ فتستثير حفائظ الأوروبيين. وها هي أوروبا تفرض شروطاً على التبادل الزراعي مع الشرق تجعل التبادل الحر بين الطرفين وهماً. فأميركا وأوروبا تمارسان من الدعم لقطاعاتهما الزراعية ما من شأنه الحد جذرياً من قدرة الإنتاج الزراعي في العالم الثالث على منافسة الإنتاج الأوروبي الأميركي. فأين هي العدالة في هذا النموذج للعولمة ؟

لا قِبل للعرب بولوج معترك العولمة إلاّ بعد تحقيق السوق العربية المشتركة حتى لا نقول اتحاد اقتصادي عربي على غرار الاتحاد الأوروبي .
فأوروبا لم تقتحم ميدان العولمة إلا باتحادها. فقوة الاتحاد العربي، فيما لو بزغ، تسبغ على الموقف العربي شيئاً من القوة في ممارسة العولمة وتضمن للعالم العربي حداً حيوياً من تكافؤ الفرص في مواجهة القوى الاقتصادية المنافسة على الساحة الدولية .

سليم الحص

ـ النهار في ٢٩/٧/٢٠٠٣

بديهيات إقتصادية

حَظيَ تقرير بعثة صندوق النقد الدولي عن الوضع الإقتصادي والمالي في لبنان بمناقشة واسعة وتقويم مُسهب في وسائل الإعلام. هذا التقرير يستوقفنا عند أربعة محاوِر نعتبرها من البديهيات التي لم تَنل نصيباً كافياً من المعالجة في ما تمّ من مناقشة وتقويم .

المحور الأول : عند الحديث عن الأزمة الإقتصادية في لبنان ينسى كثيرون أنّ هذه الأزمة ذات وجهين : وجه مالي ووجه إجتماعي معيشي ، وذلك في معرض التركيز على الجانب الأول دون الثاني .

إنّ صندوق النقد الدولي في تقريره لا يرى من الأزمة سِوى جانبها المالي، مُغفلاً الجانب الإجتماعي المعيشي إغفالاً شِبه تام. وكذلك تفعل الحكومة اللبنانية، فهي إذ تُركّز على عجز الموازنة وعبء الدين العام لا تلتفت إلى الشأن الإجتماعي المعيشي لا بل لا تجِد حَرَجاً في إعتماد إجراءات للتخفيف من المشكلة المالية ولو على حِساب العِبء الإجتماعي المعيشي . هكذا إستحدثت الضرائب والرسوم وأهمها الضريبة على القيمة المضافة ، وتُفكِّر اليوم، في معرض التحضير لموازنة العام ٢٠٠٤ ، في زيادة هذه الضريبة من ١٠ إلى ١٢ في المئة .

نحن لا نعترض على ضريبة القيمة المضافة . فنحن كُنّا أول من فكّر فيها عند إعداد برنامج العمل للتصحيح المالي الذي أعدّته حكومتنا في العام ١٩٩٩، في مجال التخطيط لحلّ المُشكلة المالية على إمتداد خمس سنوات . وقد أحلنا في حينه مشروع قانون بإستحداث هذه الضريبة على مجلس النواب. وعندما جاءت حكومة الحريري خَلَفاً لحكومتنا في العام ٢٠٠٠

سَحَبت هذا المشروع من مجلس النواب وصرّح الرئيس الحريري أنّه يعتزِم تبنّي ضريبة على المبيعات بديلاً من الضريبة على القيمة المُضافة . ولكنّه ما لَبِث أن بدّل تفكيره فأعاد إلى مجلس النواب مشروع الضريبة على القيمة المضافة .

نحن لسنا ضدّ هذه الضريبة ، ولكن كان من المُفترض مع تطبيق ضريبة القيمة المُضافة إعتماد برنامج زمني لإلغاء الرسوم الجمركية على المستوردات تداركاً لزيادة تكاليف المعيشة ومُراعاةً للشأن الإجتماعي. فالضريبة على القيمة المُضافة مُحبّذة في إطار العولمة كما في إطار الشراكة مع أوروبا بديلاً من الرسوم الجمركية وذلك في إطار العمل على تنشيط التبادُل التجاري بين الدول إلى أبعد الحدود. فإذا بالضريبة على القيمة المُضافة تدخُل نِطاق التطبيق في لبنان وتبقى الرسوم الجمركية ، لا بل باتت الضريبة على القيمة المُضافة تُفرَض حتى على الرسوم الجمركية فتزيدها عملياً .

الضرائب من شأنها بطبيعة الحال مُفاقمة الأزمة الإجتماعية المعيشية إذ هي تزيد أعباء المعيشة، فإلى الضريبة على القيمة المضافة زيدَت الضرائب على المحروقات وفرضَت ضريبة على الفائدة ورفعت رسوم الكهرباء كما رفعت الرسوم على معاملات كثيرة. كل ذلك خدمة للقضية المالية ولو على حساب القضية الإجتماعية المعيشية .

ما أكثر المؤشّرات الإقتصادية في لبنان : فهناك مؤشّرات للتبادُل التجاري ولحركة البناء وللحركة المصرفية وحركة الأوراق المالية والعائدات الجمركية وإستهلاك الطاقة. أمّا المؤشّر المفقود فهو مؤشّر الوضع الإجتماعي، فلا مؤشّر لحجم البطالة في صفوف اليد العاملة ولا مؤشّر لهجرة الشباب إلى الخارج. والمعروف أنّ البطالة والهجرة هُما إلى حَدٍّ بعيد وجهان

لعملةٍ واحدة. ففي أغلب الحالات تكون الهجرة سَعياً وراء الرزق الحلال في بلاد الإغتراب .

المحور الثاني : يلقي تقرير صندوق النقد الدولي باللائمة على الدولة اللبنانية لتأخُرها في تنفيذ برنامج الخصخصة الذي إلتزمته أمام مؤتمر باريس ٢ وأمام المؤسسات الدولية . إنّ طرح هذه المسألة يستثير مِنّا ملاحظتين : الأولى أنّ الخصخصة تستوجب وجود سلطة موثوقة ومُنزّهَة. فهل يتمتّع لبنان بمثل هذه السلطة في زمنٍ يستشري فيه الفساد على كل صعيد من رأس السلطة إلى أخمص قدميها ؟ ومن تجليات ظاهرة الفساد إختلاط الخاص بالعام في إدارة شؤون الدولة، والشُبهات تَحوم حول كل صَفقَة تجري، وروائح تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة تزكّم الأنوف، وكثيراً ما يكتشِف الناس أنّ بعض الشركات المُلتزمة تعود في نهاية المطاف لحيتان المال في هذا المجتمع. فلا بُد إذن من الحذر في ولوج باب الخصخصة كما لا بُد من إلتزام ضوابط صارِمة في تنفيذها حفظاً للمصلحة العامة .

والملاحظة الثانية أنّ الخصخصة مطلوبة، وهي سبيل من السُبُل التي يتوجّب سُلوكها للوصول إلى حلول ناجِعة للمشكلة المالية المحتدمة. لا ريب في ذلك. ولكن ينبغي عدم المُبالغة بالسحر الذي يمكن أن يتأتّى عن هذا الخيار. فالمرافق التي يمكن خصخصتها هي المرافق التي تدُرّ عائدات أكيدة. صحيح أن الخزينة تتلقّى المليارات ثمناً للمرافق التي تتم خصخصتها ، ولكن الخزينة ستخسر من مواردها السنوية ما كانت تدُرّه هذه المرافق من عائدات. يُقال مثلاً أنّ قطاع الخلوي سيدُرّ على الخزينة مبلغاً كبيراً ، ولكن علينا ألاّ ننسى أن هذا القطاع يَدُرّ على الدولة حالياً أكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنوياً. هذا معناه أنّ خصخصة الخلوي سيرتّب على الدولة هُبوطاً في مواردها السنوية لا يقِلّ عن ٥٠٠ مليون دولار، وبالتالي زيادة مُماثلة

في عجز الخزينة السنوي. وكي نكون أكثر دِقّة في التعبير نقول : إنّ حصيلة الخصخصة من شأنها، من جهة، خفض الدين العام وبالتالي خدمة الدين العام (وهذا إيجابي)، ومن جهة ثانية، خفض موارد الخزينة بما يوازي إيرادات المرفق السنوية (وهذا سلبي). أما صافي الغنم أو الغرم فهو الفرق بين الإثنين. وتكون النتيجة الصافية إيجابية في حال كان معدّل الفائدة على الدين العام أعلى من معدّل الحسم الذي يستخدمه المستثمرون في تقدير قيمة المرفق موضوع الخصخصة .

المحور الثالث : يقول صندوق النقد الدولي في تقريره ما مفاده أنّ إرتفاع حجم إحتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية يؤهّل السلطة النقدية في لبنان لإعتماد سياسة أكثر مرونة حِيال الليرة اللبنانية. بمعنى آخر أن على مصرف لبنان توسيع هامِش تقلُّب سعر الليرة في مُقابِل الدولار، وفي أقصى الحالات تعويم الليرة، أي إطلاق سِعر تحويلها بحيث تقرره قِوى السوق .

هذا الموقف يستثير مِنّا ثلاث ملاحظات على الأقل. أولاً إنّ إحتياطات المصرف المركزي المنشورة هي الإحتياطات الإجمالية وليست الإحتياطات الصافية. صحيح أن الإحتياطات الإجمالية أضحَت كبيرة نِسبياً إلا أنّ قدرة مصرف لبنان على التدخُّل في السوق لا تُقاس بالإحتياطات الإجمالية فحسب، بل أيضاً بالإحتياطات الصافية. والفرق بين الإثنين هو مجموع المتوجّبات على مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. فمصرف لبنان مَدين للمصارف التجارية العاملة في لبنان بالودائع الطوعية التي أودعتها المصارف لدى مصرف لبنان في مُقابل فائدة مُعيّنة ، وكذلك بحصيلة الإحتياطي الإلزامي الذي فرضه مصرف لبنان على الودائع بالعملات الأجنبية التي في حوزة المصارف ، وهذا الإحتياطي هو بواقِع ١٥ في المئة.

وهناك أيضاً ودائع بعض الدول العربية لدى مصرف لبنان. إذا جمعنا كل هذه المطلوبات المتوجّبة على مصرف لبنان وأسقطنا مجموعها من الإحتياطات الإجمالية، لتبيّن لَنا أن الإحتياطات الصافية من العملات الأجنبية في حوزة مصرف لبنان هي إمّا ضئيلة أو سلبية. ومصرف لبنان درج على عدم البَوح بإحتياطاته الصافية .

الملاحظة الثانية تتعلّق بما حلّ بسعر صرف الليرة في السوق مؤخراً. فمصرف لبنان يلتزم سياسة تثبيت العملة الوطنية بالقِياس إلى الدولار دون سِواه من العملات الأجنبية. أي أنّ سعر الليرة مُرتبِط بسعر الدولار الأميركي. والمعروف أنّ الدولار بدأ يتراجع في الأسواق النقدية العالمية منذ بضعة أشهر، وقد هبطت قيمته في مُقابل اليورو بواقع ١٢ إلى ١٨ في المئة. وهكذا، إذا ثابرنا على ربط عملتنا بالعملة الأميركية، إرتضينا ضِمناً هبوط سعر صرف الليرة بمعدل هبوط سعر الدولار في الأسواق العالمية. من هُنا فإنّنا عملياً سمحنا بإنخفاض عملتنا في الوقت الذي نتحدّث فيه عن ثَبات عملتنا. ومن المعروف أن حجم التبادُل بيننا وبين أوروبا، أي باليورو، أكبر كثيراً من حجم التبادُل بيننا وبين أميركا .

أما الملاحظة الثالثة فهي إنّ ترك الليرة تأخُذ مداها في السوق وبالتالي المُغامرة بإنخفاض قيمتها لن يكون مُجدياً كما كان عندما كان معظم الدين العام بالليرة . فبعد الإصدارات المتتالية لسندات الخزينة بالدولار، وبعد باريس ٢ الذي أمدّ لبنان بقروض مُيسّرة بالدولار، أضحت نسبة الدين بالليرة لا تتجاوز الأربعين في المئة من مجموع الدين العام. وهذا يعني أنّ سلبيات تخفيض قيمة العملة الوطنية باتت تتعدّى إيجابياته بالنسبة إلى الخزينة. يبقى الكسب المُنتظر من إنخفاض قيمة العملة الوطنية في ما قد يكون له من إيجابية على حركة التبادُل التجاري مع الخارج وحركة السياح . فليرة أقل

إرتفاعاً تحدّ من الإستيراد وتُشجِّع على التصدير وتُنشِّط السياحة . ولكن ثبات العملة يبقى هو الأجدى في ميزان القضيّة الإجتماعية المعيشية، ونحن مع المحافظة على قيمتها وإنما ليس قياساً إلى الدولار وحده وإنما قِياساً إلى سلّة عملات. فلبنان ليس مُضطرّاً لتحمُّل أوزار تقلبات الدولار في السوق الدولية ، وقد جرّنا ربط عملتنا بالعملة الأميركية إلى هضم هبوط عملتنا مع هبوط الدولار في الآونة الأخيرة بغير قرار منّا ومن غير أن يكون لنا مصلحة في ذلك .

المحور الرابع : مع كل الإجراءات المالية القاسية التي إتّخذتها الحكومة فإننا ما زلنا بعيدين عن الحل المنشود للأزمة المالية. فما دام هناك عجز في الموازنة هناك إزدياد في مجموع الدين العام ، ومن المتوقّع أن يزداد هذا المجموع بما لا يقل عن ملياري دولار بنهاية العام الجاري ، أي بقيمة العجز المتوقّع لهذا العام .

يزعم صندوق النقد الدولي أنّ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي بلغت يوم باريس ٢ نحو ١٨١ في المئة، ويمكن أن تهبط هذه النسبة إلى ١٥٦ في المئة بحلول العام ٢٠٠٧ إذا ما نُفِّذ برنامج الخصخصة، ويمكن أن تنخفض إلى ١٣٠ في المئة عند إكتمال برنامج الخصخصة. لا غلو في القول إنّ هذا في أحسن الإحتمالات يعيدنا إلى ما كُنّا عليه منذ ثلاث سنوات ، وكُنّا يومذاك نشعُر ونقول بأنّ حالنا المالية خطيرة. لا بل كُنّا آنذاك أحسن حالاً ، إذ كانت تترتّب علينا تلك الديون الضخمة ولكن كانت لدينا في مقابلها مرافق وموجودات. أما بعد الخصخصة فنعود إلى مستوى الديون عينها وإنما من دون أن يكون لدينا ما كان في حوزتنا من مرافق وموجودات .

وما قلنا عن الخصخصة ينطبق في بعض جوانبه إلى حَدٍّ بعيد على تسنيد الإيرادات المرتقبة .

أخشى ما نخشاه أن نكون بلغنا مرحلة من التأزُّم أضحى فيها الحلّ عصياً والشاغل هو إدارة الأزمة ، أي الحؤول دون تفاقمها .

سليم الحص

— جريدة السفير في ٢/٨/٢٠٠٣

مع أنّ حكومات الرئيس الحريري المتعاقبة كانت خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات تَلهج بالحديث عن خطّة الألفين وخطّة النهوض ، انعطف الرئيس الحريري ، إذ تمّ وضع برنامج عمل للتصحيح المالي في عهد حكومة سواه، إلى الحديث عن أنّ التخطيط هو وقف على الأنظمة الشّيوعيّة وليس هو من خيارات الاقتصاد الحُر الذي يأخذ به لبنان. ولدى عودته إلى الحكم قبل نهاية العام ٢٠٠٠، وجد نفسه مُضطرّاً إلى التخطيط ، ولو أنّه سمّى العملية برمجة، في الإعداد لمؤتمر باريس ٢، إذ كان عليه أن يطرح أمام المؤتمر الدولي رؤية للحلّ ، فوضعت خطّة سُمّيت برنامجاً .

مؤتمر باريس ٢ تمخّض عن أكثر مِمّا كان يحلم به لبنان : جاء بقروض مُيسّرة في حدود الأربعة مليارات دولار مصدرها عدد من الدول الصديقة، وأعقب ذلك قرض من دون فائدة بمبلغ أربعة مليارات دولار عقد مع القطاع المصرفي اللبناني. وكان من المفروض أن تستخدم حصيلة هذه القروض، البالغة في مجموعها ثمانية مليارات من الدولارات، أي ما يوازي نحو ثلث مجموع الدين العام في حينه ، في استبدال مديونية باهظة التكلفة بما كان يترتّب عليها من فوائد مُرتفعة، بمديونية من دون تَكلِفَة أو بتَكلِفَة مخفّضة. وكان من جرّاء تدفُّق كل هذه الأموال على لبنان الضغط على معدّلات الفائدة في السوق اللبنانية فهبطت تكلفة الدين العام في مُجملِه .

ولمّا كانت خدمة الدين العام هي مصدر العجز في الموازنة، وهذا ما يعنيه كون الموازنة العامة تُسجّل فائضاً أولياً حسبما تزعم الحكومة، أي زيادة

في الواردات على مجموع النفقات بعد استبعاد خدمة الدين العام ، فإنّ استمرار العجز في حجمه الكبير بات ينمّ عن حال استعصاء مُثيرة للقلق .

قلنا إنّ الفائض الأولي قائم بحسب زعم الحكومة لأنّ أرقام الموازنة العامة هي إلى حَدٍّ ما غير شفّافة ، وذلك باعتبار أنّ ثمّة نفقات متوجّبة على الدولة تمتنع الخزينة عن سدادها ، فلو دُفِعَت عند استحقاقها لكان مِقدار العجز العام أكبر من الرقم المُعلَن ، ولكان الفائض الأولي إمّا أقَل قدراً مِمّا هو مُعلَن أو غير قائم. أمّا الاستحقاقات العالقة فتشمُل المتوجّبات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمبالِغ المُستحَقّة للبلديات على حساب الرسوم التي تجبيها الخزينة لحساب البلديات، والمبالغ المتراكمة جرّاء عمليات الاستملاك، والمبالغ المترتّبة على خسائر مؤسسة كهرباء لبنان ، وخِلاف ذلك .

فإذا كانت حصيلة باريس ٢، معطوفة على القرض المعقود مع القطاع المصرفي، لم تَأتِ بالحَلّ، فكيف لنا بالحلّ ؟ عمدت الحكومة إلى زيادة الرسوم والضرائب يُمنةً ويُسرة، وهي تُفكِّر بالمزيد من هذا الدواء المُرّ ، حتى بات المواطنون من الفقراء وذوي الدخل المحدود يشعرون بأنّ قدرتهم على الاحتمال قد نَفدت. هذا يَعني أن مزيداً من مثل هذه الإجراءات قد يُولِّد ضغوطاً على المجتمع تُنذِر بالتفَجُّر. مع كل ذلك فإنّنا لم نسمع أيّاً من المسؤولين يقطع بأنّ المشكلة المالية ستنتهي إلى غير رجعة بفرض رسم إضافي أو ضريبة جديدة. فأين نهاية هذه الطريق الوَعِرَة ؟ بعبارةٍ أخرى ، ما هو الحلّ ؟

أوّل ما يُقال في هذا الصدد أنّ الإنفاق العام لا يقع كُلّه في خانة الإنفاق المشروع، فهو ينطوي على كثيرٍ من الإهدا ، وبعضه مُرتبط مباشرةً بقضيّة الفساد المُستشري في أوصال الدولة. فنحن نَعيش عصراً باتت فيه الانتهازيّة والاستغلال والكَسب الحرام والاختلاس تمرّ من غير حِساب ،

والثروة، بصرف النظر عن مصادرها، هي مِعيار النجاح في المجتمع ، والدولة بشتّى فعاليّاتها مُسخّرة لخدمة أغراض مُلوك الساحة السياسية .

من هُنا القول إنّ الإصلاح المالي لا يمكن أن ينفصِل عن الإصلاح السياسي والإداري، ومن ثم الاجتماعي، وهذا الإصلاح لا يستقيم إلاّ من خلال تفعيل آليات المحاسبة والمُساءلة على الصُعُد السياسية والإدارية والمالية والقضائية. إن المحاسبة في لبنان شاحِبة، حتى لا نقول شبه معدومَة. فكم من القضايا، وأحياناً الفضائح، تُثار أمام الملأ ثم لا نَسمع بالمُرتكِب أو المسؤول وتُطوى الملفات. يُفاخِر لبنان بأنّ فيه قانوناً للإثراء غير المشروع ، صدر منذ عقودٍ من الزمن ثم جرى تحديثه وتطويره منذ بضع سنوات . فالعجب كُل العجب أنّ هذا القانون لم يُطبّق في حالةٍ واحدة من حالات الإثراء المشبوه أو غير المشروع التي يزدحِم بها المشهد اللبناني، وروائحها تزكّم الأنوف لا بل تجرح الضمائر. وأسهمت الحرب اللبنانية، بما تخلّلها من فظائع، في إنتاج هذه الحالة. وإكتسبت هذه الحالة مدداً جديداً من خلال إفلاح مُلوك المال في الهيمنة على الحياة العامة في البلاد .

نعود إلى السؤال الذي يفرِض نفسه في هذا الصدد: إلامَ حالة الاستعصاء المالي ؟ أنّى لنا بالمخارِج بعد أن استنفدت الدولة أبواب الاقتراض المُيسّر واستنفدت قدرة الناس على تحمّل المزيد من الرسوم والضرائب؟ هذا ناهيك بأنّ الوضع المالي المُتردّي لم يعُد يتحمّل التأجيل طويلاً في انتظار التوافُق على برنامج للإصلاح الشامِل ومن ثم تطبيقه .

الوَهم السائد أن الفرج يأتي من طريق الخصخصة وتَسديد الدين العام من حصيلتها المُرتقبة. هذا إلى حد ما غير صحيح . فهذا تقرير صندوق النقد الدولي الأخير يظهر أنّ نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلّي هي اليـوم أكثر من ١٨٠ في المئة ، وستهبِط إلى ١٥٧ في المئة عند تنفيذ

المرحلة الأولى من الخصخصة ثم إلى ١٣٠ في المئة عند استكمال برنامج الخصخصة. وعندما كانت النسبة ١٣٠ في المئة قبل بضع سنوات كان الجميع يُنددّون بالواقع المُر ويتوجّسون منه شرّاً مُستطيراً. ثم إنّ الوضع سيكون عند ذاك أسوأ مِمّا كان قبل بضع سنوات باعتبار أنّ الدين العام ، عندما كان يبلغ ١٣٠ في المئة، كان في مُقابله مرافِق وموجودات تَدُرّ على الدولة دخلاً. فبعد الخصخصة من المتوقّع أن تعود نسبة الدين العام إلى ١٣٠ في المئة من غير أن يكون ثمّة في مقابلها مرافق وموجودات. ومع أنّ تخفيض الدين العام سيُوفّر على الخزينة الفوائد على الدين المُسدد ، فإنّ الخصخصة ستحرم الخزينة من واردات هذه المرافق والموجودات . قد تكون الحصيلة الصافية إيجابية وقد تكون سلبية على رصيد الموازنة ، فذلك يتوقّف على الشروط التي تتمّ الخصخصة بموجبها. والأمل أن تكون إيجابية .

والخصخصة الناجِحة تفترِض وجود مسؤولين مُنزّهين ومُجرّدين من المصالح الشخصيّة. فهل نحن محظيون بمثل هؤلاء ؟

من هُنا القول إنّ الخصخصة وحدها قد لا تُقدّم حَلاً شافياً. فالمطلوب مقاربة متكاملة، فيها الخصخصة وفيها الإصلاح بمعناه الشامل ، مع العلم أن المعالجة أضحت ملحّة .

يقول أحد الخبثاء إنّ في لبنان من يدركون هذا الواقع، وهؤلاء لا يُعوّلون على مشروعٍ للحلّ بقدر ما يعقِدون رِهاناً. أما الرهان فقد يكون على حَلٍّ وشيك لقضيّة المنطقة ينصّ على توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث يُقيمون اليوم. وسيكون للتوطين ثمن دَسِم تستوفيه الدول المُضيفة، ولبنان منها لا بل في مُقدّمها .

إذا كان مثل هذا الرهان يُدغدغ أحلام البعض ، فالخطب جَلل. فهذا الرهان يقوم على تصفية قضيّة فلسطين على غير ما يبتغي العرب عموماً

والفلسطينيون خصوصاً، كما يقوم على المُغامرة بتصديع الموقف الوطني داخل لبنان. إن وُجِد مثل هذا الرهان ، ونحن نرجو أن لا يكون، فهو رهانٌ خاسِر .

سليم الحص

ـ النهار ٢٠٠٣/٨/١٢

جمهورية الفساد : إلى أين ؟

هُناك مَن يَزعم أنّ الديمقراطية لو وُجِدت لَما كان الفساد المُستشري على كُلِّ صعيد في لبنان ، وهُناك مَن يزعم في المُقابِل أن الديمقراطية كانت ستسود لو لم يكن الفساد مُستشرِياً على كل صعيد في لبنان. كِلا المقولتين علــى شيءٍ من الصَوَاب. فهل يعني ذلك أنّ الوضع في لبنان أضحى أسير حَلَقة مُفرغة: لو كانت الديمقراطية لما كان الفساد. ولو لم يكن الفساد لكانت الديمقراطية ؟

صحيح أنّ الديمقراطية لو وُجِدت لكانت المُساءلة والمُحاسبة محور الحياة السياسية في لبنان وبالتالي لما كان الفساد. فالديمقراطية تتلازَم مع المُساءلة والمحاسبة، ومن دونِهما تَبقى الديمقراطية مُفرَغة من معناها. في الديمقراطيات الفاعلة الناخِب يُحاسِب النائب يوم الإنتخاب. والنائب يُحاسِب الحكم على الدوام داخل البرلمان وأمام الرأي العام مُباشرة ومن خلال وسائل الإعلام. والحكومة تُحاسِب الإدارة عبر هيئات الرقابة المالية والإدارية . والقضاء يحاسِب الجميع عند الإخلال بالقوانين المرعية الإجراء ويلتزِم جانِب الحقّ العام عند الإخلال بالمصلحة العامة وينصُر المظلوم على الظالِم مهما بَلَغ شَأوه في هيكلية السلطة .

أمّا في غِياب الديمقراطية فلا مُحاسبَة ولا مَن يُحاسبون. والحاكِم المُطلَق هو الخَصم والحَكَم وهو ظالِم. أمّا ظاهِرة المُستبِدّ العادِل فهي من الظواهِر النادِرة في التاريخ. وأحياناً ما كان المُستبِد العادِل في تاريخ الأمم يلتَزِم جانِب العدل وَرَعاً ويستلهِم الإستقامة في سلوكه من مَخافة يوم الحِساب الربّاني في الآخِرة. كان هذا، مثلاً، شأن الخلفاء الراشدين في صدر الإسلام .

في هذه الحالة حلّت المُحاسبة الإلهيّة محلّ المحاسبة الديمقراطية في مفهومها العصري. ونادراً ما تكرّرت ظاهرة عمر بن العزيز في العصر الأُموي .

وصحيح أيضاً أنّ الفساد هو من العوامِل التي تَحول دون إقامة الديمقراطية. فإذا ما إستشرى الفساد في الطبقة السياسية وفي الطغمة الحاكمة وفي الإدارة العامة وفي القضاء ، فمن الذي سيطالب بالديمقراطية التي تقوم على المُساءلة والمُحاسبة، ومن الذي سيُبادِر إلى تطوير النظام في هذا الإتّجاه؟ إنّك لا تستطيع أن تطلب من الفاسِد أن ينتحِر من خلال السَعي إلى تطوير آليات المُساءلة والمُحاسبة في النظام فيكون هو أول ضحاياها. هذا يعني في نِهاية التحليل أنّ الفاسِد ينزع إلى تأبيد ذاته .

هذه الحلقة الجَهنّميّة في مَقولَة: لو كانت الديمقراطية لَما كان الفساد ، ولو لم يكُن الفساد لكانت الديقراطية، ما هو المخرَج منها؟ كيف الفكاك من هذا الطَوق الخانِق؟ لقد سَجّل التاريخ مُحاولات للخروج من مثل هذه المآزِق من خلال الثورات والإنقلابات وحركات العصيان. كان هذا شأن الثورة الفرنسية والثورة البولشفية في روسيا وثورة جمال عبد الناصر في مصر ومُسلسل الإنقلابات العسكرية في سوريا والعراق وثورة الخميني في إيران وحركة التمرُّد والتحَرُّر التي قادها ألمهاتما غاندي وغيرها كثيرٌ من الأحداث المفصليّة التي حَفِل بِها التاريخ الحديث في شتّى أصقاع المعورة. ويندرِج في هذا السِياق، ولكن على مُستوى من السُمُو والجَلال، ثورة المسيحية وثورة الإسلام. فكِلاهما حركة إصلاحيّة شامِلة شكّلت مُنعطَفاً في تاريخ الأمم شرقاً وغرباً .

أي مِن هذه النماذِج، على تفاوُت مُستوياتها ، يُمكِن أن يُحتذى أو يُستلهم في بلدنا الصغير لبنان ؟

الأزمة الوطنية الكُبرى التي إجتاحت لبنان على إمتداد خمسة عشر

عاماً كان مبعثها جملة عوامِل، منها المحلّي ومنها الإقليمي، منها السياسي ومنها الإجتماعي ومنها الإقتصادي ومنها الطائف ، وإختلطت فيها المصالِح الشخصيّة بالصالِح العام ، وأفلتت فيها النزعات الإجرامية والتخريبية من عقالها ، وإنتهَت بإتفاق الطائف . فهل كان هذا الإتّفاق في مُستوى الثورة أو الإنقلاب أو الحركة الإصلاحية التي تقلب المشهد العام في البلاد من حالٍ إلى حال ؟ كان يمكِن أن يكون الإتفاق شيئاً من ذلك لو وُجِد مَن يحمل المشعَل . علّة إتّفاق الطائف أنّه إلى حَدٍّ ما مشروع إصلاحي حيث عَزّ المُصلِحون . كان صَيحة في واد. كانت النزعات الطائفية أقوى من إرادة التغيير في الساحة التي هبط عليها المشروع. وقد نص على آليّة مُحدّدة لتجاوُز الحالة الطائفية فكان نصيب هذا النص الإهمال التام .

قبل الأزمة الوطنية الكُبرى بزغ في لبنان فجر تجربة إصلاحية جَدّية بإنتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية. فقد تمكّن الرجل، بروح الرِيادَة التي كان يتحلّى بها، من إجراء إصلاحات مشهودَة في بُنيَة الدولة، بما في ذلك إنشاء مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة. كان فؤاد شهاب الأقرَبَ بين الذين تعاقبوا على رئاسة الجمهورية في لبنان إلى صورة المُستَبِدّ العادِل. ولكن الوِلاية الرئاسية كانت أقصر ممّا كان يسمح له بتحقيق كل مآربه. وبعد ست سنوات على خروجه من الحكم حاول مُناصِروه إقناعه بقبول رئاسة الجمهورية مُجدّداً. وأمام إصراره على العزوف سُئِل عن السَبب فقال وفي عهد فُلان (وهُنا ذكر إسم أحد رؤساء الجمهورية السابقين) كان هؤلاء يأتون إليه فيكذب عليهم، وفي عهد سِواه (وذكر إسم رئيس آخر من رؤساء الجمهورية السابقين) كان هُوَ يَستدعي الناس ليكذب عليهم. هكذا عبّر فؤاد شهاب عن خَيبَته من الحياة السياسية في لبنان وعن عجزه عن الرِهان عليها .

أين هو المخرج إذن ؟

نحن في حاجةٍ إلى فريقٍ إصلاحي نَزيه في الحُكم، على أن تُواكبهُ حركة شعبية مُنظَّمة من الشباب الذين لم تُفسدهم الحياة السياسية ولم تمزّقهم الإنقسامات الطائفية. أمّا الإنقلابات العسكرية فقد تعلّمنا من تجارُب أشقّائنا العرب أن لا نُراهِن عليها، فهي غير مضمونَة النتائج وغير ديمقراطية أساساً. هذا ناهيك بأنّ الطائفية في لبنان كَفيلَة بالحُؤول دون حصول الإنقلابات .

وفي إعتقادنا أنّ أيّ برنامج إصلاحي يُعتَمَد يجب أن ينطلِق من إصلاح النظام الإنتخابي على الوَجه الذي يضمن زَوال ظاهِرة المحادل في الإنتخابات النيابية التي تجعل الهَيمَنة على الحياة السياسية عمليّاً حِكراً على قِلّةٍ مِن رُموز الإقطاع السياسي أو المالي ، ويكون ذلك من خلال إعتماد نِظام التمثيل النِسبي بدلاً من نِظام التمثيل الأكثراني الذي أخذ به لبنان في نظامه الإنتخابي بإستمرار منذ الإستقلال، وكذلك من خلال تضمين النظام الإنتخابي ضَوابِط تُحدّد سَقفاً مالياً للإنفاق الإنتخابي وقواعد لتنظيم عمليات الإعلام والإعلان الإنتخابيين، ومِمّا يُذكَر في هذا الصَدد أنّ الحكومة التي كنت رئيسها في العام ٢٠٠٠ ألحقَت بمشروع قانون الإنتخاب مشروع قانون يُحدِّد سَقفاً للإنفاق الانتخابي ويضع ضوابِط لعمليات الإعلام والإعلان في الحملات الانتخابية. ولكن مجلس النواب لم يَجشم نفسه حتى مؤونة النظر في هذا المشروع ، حتى ولا على صعيد اللجان النيابية .

من الطبيعي أن لا تتقبّل الطبقة السياسية القائمة أي تغيير في النظام يمكن أن ينعكِس مُباشرةً على مصيرها على الساحة السياسية .

بِغيرِ الإصلاحِ على هذا المستوى لن تقوم للديمقراطية قائمة ولن تتزعزع أركان الفساد في لبنان فنبقى والعياذ باللّه أسرى الحلقة الجَهنّميّة .

سليم الحص

ـ السفير في ٢٠٠٣/٨/١٩

لا مَشاحَة في أن من معايير التقدُّم والرُّقي في أيِّ مجتمع مَدى التزام قِيَم الحرية والعدالة والمُساواة ، وكلّها من حقوق الإنسان في وطنه .

والحرية لا تَعني الانعتـــاق من ربقَة العبوديّة أو الاحتلال أو الاستعمار فحسب، ولا تَعني حَقّ التَعبير عن النفس بشتّى السُبُل والوسائل بمنأى عن أيّ قَيدٍ أو رادِع فحسب ، بَل تَعني أيضاً التَحرُّر من إسار الفقر والجهل والعصبيات العمياء .

فالفقير ليس حُرّاً ما دامت لِقمة العَيْش وسائر أعباء المعيشة اليومية شاغلِه الأول والأخير، فلا مُتّسع في اهتماماته لشجون المجتمع أو البيئة أو الوطن أو الأمّة .

والجاهِل ليس حُرّاً ما دام جَهله يحرمه من فُرَص تحقيق الذات في خدمة المجتمع وقِيَمه. والمسكون بالعصبيات المذهبية أو الطائفية أو العرقيّة ليس حُرّاً ما دام حَبيساً وراء أسوار أفكارٍ مُسبقَة، جامدَة ومُتحجِّرَة. والانقياد للعصبيات العَمياء ما هو، في نِهاية التحليل، سِوى ضَربٍ من ضُروب الجَهل القاتِل .

يُلاحظ أنّ الهُوّة في لبنان بين الأغنياء والفقراء باتت سَحيقَة ، فالعوَز من المرئيّات بالعين المُجرّدة، وهو مُستشرٍ على وجه خاص في أوساط العاطلين عن العم ، وما أكثرهم ، والبطالَة كثيراً ما تدفع بأعدادٍ من ذَوي الطاقات الواعدة إلى الهجرة من لبنان إلى الخارج طَلَباً للرزق الحلال . والفقير يزداد فقراً من جرّاء تزايُد أسعار السلَع والخدمات في استمرار وتراكُم الرسوم والضرائب التي تَستوفيها الدولة. وهي إذ تُجبى على الإنفاق

من غير تمييز فإنها تنزع إلى أن تكون أثقل وَقعاً نِسبياً على الفُقراء منها على الأثرياء .

أما الانفتاح على التعلُّم في لبنان فمشهود، وهو ظاهِرة صحيّة وحميدة، ويعود الفضل في ذلك في شكل أساسي إلى وَعي المواطن من جهة، وإلى المدارس المجانية والرسمية والجامعة اللبنانية من جهة أخرى. ولكن الجَهل مع ذلك مُطبق في بعض أوساط المجتمع، بمعنى التناثُر وراء المتاريس المذهبية والطائفية في كل شأنٍ عام. وتتحمّل القيادات السياسية ، التي لا تتورّع عن استثارة العصبيات الفِئويّة واستغلالها في بِناء أمجادها الزائفة، تبعات خاصة في هذا المِضمار .

الفِئويّة، سَواء كانت مذهبية أم طائفية، هي نقيض المساواة في الحقوق بين المواطنين ، وهي بِلا أدنى رَيب دليل التخلُّف في المجتمع ومن مُسبباته في آنٍ معاً .

أمّا العدالة في معناها الواسِع فهي ضمانة الحقوق. ومن البَديهي القول إنّ الحقوق مُعرّضَة للإهدار في غِياب العدالة. ومن المفروض أن تسود العدالة في المجتمع على مستوى توزّع الثروة والدَخل بين مُختلف الفئات والمَناطق ، وكذلك على مُستوى تَكافؤ الفُرص بين أبناء المجتمع الواحد بحيث يجني المجتمع أقصى ثِمار إنتاج أبنائه وعطاءاتهم .

والقضاء بِلا أدنى رَيب حصن العدالة في حماية الحقوق على كل المستويات. ولبنان يُفاخِر بوجود وَفرَة من القضاة الذين يتميّزون بالنزاهة والكفاءة والجُرأة. ولكن القضاء لم يكن دوماً فاعِلاً على الوَجه المنشود في إحقاق الحَقّ وإزهاق الباطِل. فالعدالة كثيراً ما لا تُطاوِل الكِبار، المُهيمنين على القرار السياسي في البلاد، وبعضهم مَعروف بالفساد. وكثيراً ما يكون تعيين القضاة وتكليفهم مهام معيّنة بقرار سياسي، الأمر الذي قد ينال من

استقلاليتهم عملياً بطبيعة الحال .

وليس سراً أنّ قضايا الفَساد التي فُتِحَت ملفّاتها في تاريخ لبنان الحديث ولم يُبتّ بها نهائياً لا تُحصى. واللافت أنّ قانون الإثراء غير المشروع ، المعروف بقانون " **من أين لك هذا** " ، صدَر منذ مُدّة طويلة من الزمن وتمّ تعديله وتحديثه منذ بضع سنوات ، وحتى هذه اللحظة لم يُطَبّق في حَالةٍ واحدة على كثرة حالات الإثراء غير المشروع التي يَغُص المجتمع في الحديث عنها .

فهل نُغالي إذا قلنا : كُنّا نُعَيِّر الغاب على شريعته ، فبِتنا نَحسُد الغَاب على شَريعته. في شريعة الغاب الحَقّ للقوّة. فالأقوى دَوما هو المسيطر ، وفيها القَوي يَفترس الأضعف ، ولكن الافتراس في شريعة الغاب كثيراً ما يأتي تَلبيةً لنداء الجُوع .

أما في شريعة نظامنا ، حتى لا نَقول غابنا، ففي ظل ضُعف سلطة الدولة المستحكِم، يَبدو أنّ الحقّ يبقى إلى حدٍ ما في جانِب القَوي، والأقوى يفترِس الأضعف. وإذا جاء الافتِراس تَلبيةً لنداء الجُوع، أو بالأحرى الشَرَه والجَشَع، فالمُفتَرِس قد لا يَشبع. والمُفترِس هو الذي يُتاجِر بالمصالِح العامّة .

المواطن الفقير والبريء هو الحَمَل في شَريعة الغَاب هذه . كان اللّه في عونه .

إنّ أيّ مَسعى جَدّي لإصلاح هذا الوضع لا بُد أن يجري على خطّين: الأول هو العمل على تجاوُز الحالة الطائفية في البلاد، رُبما انطلاقاً من مضمون المادّة ٩٥ من الدستور المُستقى من وثيقة الوفاق الوطني. والثاني هو الحرص على استصدار قانون جديد للانتخابات النيابية يضمن صحّة التمثيل الشعبي من جهة، ويَحدّ قَدر الإمكان من عاملِ المال في المعارك الانتخابية من جهة ثانية، ويقضي على ظاهِرة المحادِل الانتخابية من جهة

ثالثة، علِماً بأنّ هذه الظاهِرة من شأنها إفراز قيادات تحتكِر الهَيمَنَة على مَسار الحياة السياسية في البلاد، وفي هذا ما فيه من تَعطيلٍ فِعلي للمُمارسَة الديمقراطية الصحيحة. ونحن نَرى أنّ نِظام التمثيل النِسبي كَفيلٌ بالمُساعدَة على مُعالجة هذا الواقِع السقيم .

هذا ما يهمّنا قوله في غَمرة رَواج الحديث مُجدّداً عن ضرورة اتّخاذ خطوات إصلاحيّة فاعِلة خلال السنة الأخيرة من العهد الرئاسي، علِماً بأنّ الإصلاح مطلوب في كل الأوقات. ولكن السؤال يَبقى : هل الواقِع السياسي ، الذي تغلغل الفساد في بعض أركانه ، مُؤهّل لتوليد الإصلاح المنشود ؟ أم أنّ الإصلاح السياسي مَطلوب أولاً ؟

سليم الحص

ـ جريدة النهار في ٢٦/٨/٢٠٠٣

في العالم العربي ممالك وإمارات وجمهوريات ولكنها جميعاً ، باستثناء لبنان، تتميّز بسمات النظام الملكي شبه المطلق حيث الحاكم قابع على كرسي الحكم إلى ما شاء الله ، لا تزحزحه عنها إلاّ المنية ، وهو يقبض على أوسع السلطات والصلاحيات. فالحاكم شبه المطلق في الممالك هو الملك ، كما في السعودية والأردن والبحرين والمغرب، والحاكم شبه المطلق في الإمارات هو الأمير كما في الكويت وقطر والإمارات العربية، والحاكم شبه المطلق في الجمهوريات هو رئيس الجمهورية كما في مصر وسوريا وليبيا وتونس والجزائر واليمن والسودان والعراق قبل الاحتلال الأميركي .

ففيما ولاية الملك والأمير دائمة بحكم الواقع مدى الحياة، فإن ولاية رئيس الجمهورية محددة دستورياً بعددٍ معيّن من السنين، ولكن الولاية الرئاسية في عدد من الجمهوريات تتجدد حتماً باعتماد نظام الاستفتاء بدلاً من نظام الانتخاب، فتكتسب هذه الولاية عملياً صفة الديمومة مدى الحياة. فبنهاية الولاية الرئاسية في عدد من الجمهوريات لا تجري انتخابات، بمعنى الاختيار بين متنافسين على الرئاسة، بل يجري استفتاء حيث يكون الرئيس الذي تكون قد انتهت ولايته هو المرشح الوحيد للرئاسة مجدداً وما على الناخبين إلاّ التصويت " بنعم " أو " بلا "، لذلك المرشح الأوحد فتأتي " النعم " عادة بأغلبية ساحقة ، كثيراً ما تجاور التسعة والتسعين في المائة .

لبنان وحده ، من بين الجمهوريات العربية، يشهد انتخاباً بنهاية ولاية رئيس الجمهورية، بمعنى أن مجال التنافس بين مرشحين اثنين أو أكثر يبقى

متاحاً، ولكن الانتخاب يتم داخل مجلس النواب وليس على المستوى الشعبي ، وعندما تقتصر الهيئة الناخبة على مجلس النواب، كما في لبنان ، فإن عملية الانتخاب تبقى إلى حد ما عرضة للتحكم أو السيطرة أو التأثير من أصحاب النفوذ أو السطوة داخلياً أو خارجياً .

هكذا، فإن النظام العربي السائد، باستثناء لبنان، هو النظام الملكي شبه المطلق ولو تحت تسميات متفاوتة. هذا الواقع تلازم مع استقرار حكومي في معظم الأقطار العربي، فديمومة الحاكم كثيراً ما تؤدي إلى ديمومة التركيبة الحكومية، فلا تتبدّل الحكومات إلاّ لماماً. وفي بعض الحالات بقيت بعض مناصب المسؤولية، كوزارة الخارجية، حكراً على أشخاص معينين لمدد طويلة جداً من الزمن .

كيف يكون التغيير في ظل هذا الواقع، الذي يجب أن نسمّيه لا ديمقراطياً .

الديمقراطية هي آلية التغيير في شتى أصقاع العالم. والديمقراطية تعني الاحتكام للشعب بموجب نظام محدد في تشكيل السلطة الحاكمة، كما تعني وضع الحكم في استمرار على منصّة المحاسبة والمساءلة. فأين العالم العربي من الديمقرطية إذ يأتي تشكيل سلطة الحكم بقرار سام من الملك أو الأمير أو رئيس الجمهورية، وحيث تكاد المساءلة وبالتالي المحاسبة تكون مغيّبة كلياً؟ والتنافس الديمقراطي في البلدان الأكثر تقدّماً في العالم يفرز بطبيعة الحال سجالات بين الأفكار والمبادىء والبرامج، الأمر الذي يجعل التغيير شأناً عادياً في تفاعل مختلف التيارات والقوى في الحياة السياسية . وتكاد هذه الظاهرة تكون غائبة كلياً في المشهد العربي . فكيف يأتي التغيير ؟

من المرئيات بالعين المجرّدة أن عدداً غير يسير من البلدان العربية قطعت شوطاً على طريق التغيير ولكن على الصعد الاجتماعية والاقتصادية

والثقافية وليس على الصعيد السياسي. وكانت منابت التغيير المنجز الثروة النفطية، والتركيز على التربية والتعليم، والانفتاح الإعلامي على الخارج، والثورة التكنولوجية التي اقتحمت المجتمعات العربية من خلال التلفزة والانترنيت، وهجرة المهارات والكفاءات والخبرات إلى دول الخليج وسائر الدول الناهضة، وكذلك السياحة في شِقّيها: سياحة المواطنين العرب في الخارج والسياحة الوافِدة من الخارج .

ولكن مع أن قدراً ملموساً من التقدّم قد تحقق بفعل هذه العوامل في عدد لا يستهان به من البلدان العربية على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، إلاّ أن هذا التقدم لم يتواكب مع تطور محسوس على مستوي التزام القيم الحضارية الأساسية ، ومنها حقوق الإنسان، بما فيها الحرية والعدالة والمساواة، وإطلاق طاقات المرأة، وترجمة الحريات العامة ممارسة ديمقراطية فاعلة. ما زال الجزء الأكبر من العالم العربي على مستوى هذه القيم في موقع التخلف النسبي. كما بقيت الحياة السياسية إما هزيلة أو معدومة. والدرس الذي نستخلصه من هذا الواقع أن أي تقدم يتحقق على شتى الصعد يبقى ضحلاً ، مفتقراً العمق ، ما لم يترافق مع تقدم موازٍ في الممارسة الديمقراطية التي يجب أن يكون تطويرها غاية كل تغيير على الصعيد السياسي .

هنا تدركنا الحلقة المفرغة: فمن جهة، الديمقراطية هي آلية التغيير ، بمعنى أن التغيير يكون نتاج الديمقراطية، ومن جهة أخرى الديمقراطية هي هدف أو غاية التغيير. فلا تغيير من دون ديمقراطية، ولا ديمقراطية من دون تغيير. فكيف الخروج من هذا المأزق ؟

جاء في مقال للمعلّق الأميركي المعروف توماس فريدمان في صحيفة أنترناشنال هيرالد تريبيون بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ أن الحرب على العراق

تؤذن بتحقيق تغيير جذري في العراق سرعان ما ينعكس تغييراً جذرياً في شتى أرجاء المنطقة. وقد أوحى المقال أن ذلك، إذا تمّ ، سيكون بمثابة المبرر الإضافي للحرب على العراق .

هل هذا قدر العرب: استحالة التغيير التلقائي داخلياً في غياب الديمقراطية، ورهن أي تغيير مستقبلاً بتدخل عسكري من قوى خارجية غاشمة؟ هذه المفارقة تبدو وكأنها معادلة لتأبيد التخلف السياسي في العالم العربي. هذا ناهيك بأن هذه المعادلة من شأنها تسليط شريعة الغاب على العلاقات الدولية. فإذا كان مسوّغاً للقوى الكبرى التذرع بفرض التغيير الداخلي في منطقة ما لمهاجمة الدول الأصغر والأضعف ، فما هي الضوابط أو الضمانات التي تحول دون تحكم الأقوى بالأضعف على الساحة الدولية وربما إعادة إنتاج ظاهرة الاستعمار البغيض في العالم؟ وماذا يبقى لإرادة الشعوب الحرة ؟ وما هو في تلك الحال مصير الحرية والديمقراطية في العالم؟

يتراءى لنا أن لا منجاة للعرب من حال التخلف السياسي المطبق التي تطوقهم إلا بسلوك أحد سبيلين أو كليهما معاً: إما " بانتحار " أنظمة الحكم في الأقطار العربية، أي بمبادرة الحكام العرب أنفسهم إلى التدرج في تغيير النظام السياسي تحقيقاً للديمقراطية ولو على حساب سلطة الحكام أنفسهم، أو بقيام حركات نخبوية أو شعبية ضاغطة في اتجاه الديمقراطية خصوصاً في صفوف المثقفين العرب ، وهذه عملية مكتوب لها أن تكون بطبيعة الحال بطيئة. السبيل الأمثل هو سلوك الطريقين معاً. وإذا تحقق التغيير المنشود في أحد البلدان العربية، فإن ذلك سيكون من شأنه إيجاد قدوة يمكن أو يؤدي وجودها إلى تسريع خطى التغيير التلقائي في سائر البلدان العربية، ربما بالعدوى أو الاقتداء .

لبنان مرشح لأن يغدو القدوة المرتجاة نظراً لوفرة الحريات فيه ، ولو أن هذه الحريات لم تترجم ممارسة ديمقراطية فاعلة لجملة أسباب: منها المذهبية والطائفية، ومنها الإقطاع السياسي، ومنها الفساد المستحكم في الحياة السياسية، ومنها سطوة المال التي تعتبر ضرباً من ضروب الفساد، ومنها انكشاف الساحة السياسية الداخلية على المؤثرات الخارجية . قد تكون طريق لبنان إلى الديمقراطية الفاعلة شائكة ووعرة، ولكن قدر لبنان أن يسير على هذه الطريق وأن يغدو في يوم غير بعيد تلك القدوة التي يبدو أن العالم العربي في حاجة ماسة إليها .

فلسطين مرشحة أيضاً لأن تكون تلك القدوة بعد تحريرها. فتعدد القوى المقاومة يحدونا إلى الاعتقاد أن فلسطين المحررة لا يمكن إلاّ أن تكون ديمقراطية. هذه التعددية في القوى الفاعلة لا تستوعبها إلاّ الديمقراطية .

والعراق يمكن أن يُشكّل قدوة صالحة بعد تحرره من الاحتلال الأميركي البريطاني. فلا يمكن تصوّر العودة إلى النظام الاستبدادي خصوصاً إذا دفع الشعب العراقي ثمناً غالياً لاستعادة حريته . ثم كما في لبنان وفلسطين كذلك في العراق: لا سبيل لاستيعاب تعددية القوى الفاعلة في المجتمع سوى الديمقراطية .

إنّ التغيير في طول العالم العربي وعرضه آتٍ لا محالة ، وإنما السؤال هو متى؟ إنّ العوامل الآيلة إلى التغيير، التي ذكرناها سابقاً، مُستمرّة. وسيرفدها عامل جديد من شأنه تسريع عملية التغيير وهو احتمال بروز نماذج قدوة في لبنان وفلسطين والعراق .

أما حصيلة التغيير فلا بُد أن تكون تحوّلاً في النظام العربي من نموذج الملكية شِبه المُطلقة إلى نموذج الملكية الدستورية الديمقراطية أو الجمهورية .

سليم الحص

ـ النهار في ٢/٩/٢٠٠٣

نواة برنامج سياسي (ندوة العمل الوطني)

عقدت اللجنة التنفيذية ل "ندوة العمل الوطني" اجتماعاً برئاسة الرئيس الدكتور سليم الحص، بحثت خلاله الأوضاع العامة على الصعيدين اللبناني والعربي ورصدت حدث قيام " **الجبهة الوطنية** " ومباشرة نشاطها ووجدت من المناسب دعوة القوى الحية في البلاد إلى الإسهام في إغناء برنامج الجبهة وبلورة توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصدرت في هذا الإطار البيان الآتي :

انطلاقاً من الدستور نصاً وروحاً ، كونه يعبّر خير تعبير عما جاءت به وثيقة الوفاق الوطني من قواعد وأسس وفاقية، نتمسّك بمبدأ الفصل بين السلطات ضناً بسلامة الممارسة الديمقراطية في النظام السياسي، و ندعو إلى وضع النصوص اللازمة ترجمة لمبدأ اللامركزية الإدارية مع المحافظة على مرتكزات الوحدة الوطنية التي نعتبرها علّة وجود هذا الوطن. وكذلك ندعو إلى وضع المادة ٩٥ من الدستور موضع التطبيق توصّلاً إلى تجاوز الحالة الطائفية التي تهدد الوحدة الوطنية وتعطل الممارسة الديمقراطية الصحيحة وتفسد الحياة السياسية .

ونرى في وضع قانون انتخاب جديد منطلقاً لأي عملية إصلاح سياسي، على أن يكون ضامناً أقصى حد من صحة التمثيل الشعبي. ويكون ذلك من خلال المحافظة على الاختلاط السكّاني قدر الإمكان في ترسيم الدوائر الانتخابية ، كما من خلال اعتماد قاعدة التمثيل النسبي. والمهم أيضاً قطع دابر ظاهرة المحادل الانتخابية التي تفرز قلة من القيادات تبسط سطوتها على مسار الحياة السياسية. ولا بد من وضع قواعد وضوابط لإدارة العملية

الانتخابية للحد من دور العوامل المادية في التأثير على النتائج. من ذلك تحديد سقف مالي للإنفاق الانتخابي وتنظيم عمليات الإعلام والإعلان الانتخابيين .

ولا بد من الالتفات إلى تعزيز وتفعيل الممارسة الديمقراطية إلى أبعد الحدود. ويكون ذلك باحترام الحريات العامة احتراماً كلياً ، والحرص على مساءلة الحكومة ومحاسبتها بكل الوسائل المتاحة .

ويندرج في سياق تفعيل دور الدولة العمل على تعزيز كفاءة هيئات الرقابة: مجلس الخدمة المدنية، ديوان المحاسبة، هيئة التفتيش المركزي، المجلس التأديبي العام وازالة الضغوط السياسية التي تمارس عليها. كذلك لا بُد من تحقيق السلطة القضائية المُستقلّة بالمعنى الدقيق للكلمة تعزيزاً لفعالية القضاء وتحصينه في وجه التدخّلات السياسة . كل ذلك في خدمة العدالة و سعياً وراء محاربة الفساد والهدر في الإنفاق. وقد بلغ الفساد من الاستشراء على كل صعيد حدّاً بات يستوجِب رؤية جديدة لمكافحته. ويقتضي، في سبيل تفعيل الحياة السياسية، مُحاربة التَحكُم المالي في المسار السياسي والذي يتنافى وأبسط مقتضيات مبادىء الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص.

والحاجة باتت ملّحة لضبط عجز الخزينة الذي تتولد عنه زيادة مستمرة في الدين العام، وقد بلغت المديونية العامة حدوداً باتت تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي ومن ثم الاجتماع. هذا مع العلم أن مجموع الدين العام المعلن يُغفل التزامات مترتبة على الدولة من مثل المبالغ المتوجبة على عمليات استملاك تمت ومنها تلك المتعلقة بمشروع أليسار، والمبالغ المترتِّبة على الدولة لصالِح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومؤسسة كهرباء لبنان وغيرها، وكذلك وجود إيداعات عربية لدى مصرف لبنان المركزي هي واقعياً بمثابة الديون على لبنان . هذا ناهيك بأن عجز الخزينة

هو دوماً أعلى كثيراً من العجز المقدر في الموازنة العامة . فلا بد إذن من وضع برنامج جديد للتصحيح المالي في ضوء المعطيات المستجدة وفي ضوء التجربة المعاشة منذ مؤتمر باريس ٢ والتي يبدو وكأنها بدّدت مفعول القروض المتأتية عن ذلك المؤتمر وتلك التي قدمتها المصارف للدولة اللبنانية من دون فوائد ، فبقيت الأزمة المالية على استعصائها .

يبقى الوضع الاجتماعي في مقام المحور لكل اهتمام عام . وتحت هذا العنوان لا بد من اتخاذ كل الخطوات الآيلة إلى تعزيز دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بفروعه المختلفة. كما لا بد من رسم خطة لمكافحة البطالة وحركة هجرة الشباب إلى الخارج ضمن برمجة إنمائية عامة تشمل التنمية الاجتماعية والسكنية. ثم إن الحرص على العدالة الاجتماعية يحدونا إلى الدعوة إلى تبني سياسة ضريبية عادلة تراعي أوضاع الفقراء ومتوسطي الحال، كما وانه من الاهمية بمكان حماية المجتمع من مغبة الممارسات الاحتكارية ووضع التشريع اللازم في هذا الشان .

على الصعيد العربي نجد أنفسنا بطبيعة الحال في موقع الانتصار لحق الفلسطيني في تقرير مصيره وحقّه في تحرير أرضه وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. وكلها تدخل في حساب حقوق الإنسان في وطنه. كما وأننا ندعم حق الشعب العراقي في إزالة الاحتلال الأمريكي – البريطاني و استعادة حريته في إطار نظام يضمن الحرية والديمقراطية كي يتمكّن من أداء دوره الرائد على الصعيد القومي العربي والإنساني. وقد توقّف المجتمعون بقلقٍ بالغٍ أمام الجريمة المروعة التي أودت بحياة آية الله السيد محمد باقر الحكيم وعددٍ كبير من المواطنين العراقيين .

على الصعيد العربي العام نرى ضرورة العمل المنهجي على تمتين أواصر التعاون والتضامن والوحدة بين العرب وصولاً إلى إقامة اتحاد

اقتصادي عربي على غرار الاتحاد الأوروبي. فلا سبيل آخر أمام العرب لحفظ كرامتهم ومكانتهم ودورهم. في خضم مد العولمة الجارف .

ومن الطبيعي أن ينطلِق توجُّه لبنان العربي من واقِع العلاقة المُميّزة بين البلدين الشقيقين، لبنان وسوريا، فـي إطار الحِرص على المصالِح المُشتركة والاحترام المُتبادَل .

بيروت في ٢٠٠٣/٩/٥

إن من يلقي نظرة استشرافية على حقبة العامين المقبلين تستوقفه رؤية العقم النسبي التي تسيطر على إرهاصات هذه الحقبة. ثمة قناة من العقم، إن صح التعبير، لا بد من عبورها، تمتد سنتين .

السنة المقبلة التي تنتظرنا عند المفترق الزمني الراهن تحمل سمة معيّنة : إنها سنة الانتخابات الرئاسية في لبنان ، وهي السنة الأخيرة من العهد الرئاسي الحالي. فهي مرحلة ستكون بطبيعة الحال مستهلكة بالانشغالات التي ستغرق فيها الساحة السياسية في الإعداد للانتخابات الرئاسية وفي رصد المعارك الانتخابية بين المرشحين ومتابعتها على مستوى طرح المشاريع والبرامج السياسية وحملات الترويج والتسويق للمتنافسين. فلا يرتجى خلال هذه الفترة إنجازات هامة على صعيد الحكم، خصوصاً أن الحكومة ترحل حكماً بانتخاب رئيس جديد للجمهورية .

ومن المتوقّع أن تعقب سنة الانتخابات الرئاسية سنة الانتخابات النيابية إذ تنقضي ولاية مجلس النواب بعد بضعة أشهر من الاستحقاق الرئاسي. ومع انتخاب مجلس نواب جديد تتبدّل الحكومة مجدداً، ولو أن الحكومة الأولى في العهد الرئاسي الجديد لن يكون عمرها قد تجاوز في واقع الحال بضعة أشهر. فمن الطبيعي ألاّ يرتجى من الحكم إنجازات هامة على أي صعيد خلال هذه المرحلة أيضاً .

أمامنا إذن سنتان من العقم في الحكم، ولو أن الظرف يستدعي أقصى الفعالية والإنتاجية والحركية في مواجهة مشاكل المرحلة وقضاياها المزدحمة.

نُسب إلى أحد رؤساء الجمهورية السابقين يوماً قوله، بعد انقضاء

عهده: إن العهد الرئاسي ينقسم إلى ثلاثة أثلاث، قوام كل منها سنتان: في الثلث الأول يتمتع الرئيس بقوة التفويض الذي اكتسبه بانتخابه لست سنوات مقبلة. فيتصرف بالكثير من الحزم والعزم والثقة بالنفس وقد يتجاوز سلطاته الدستورية. وفي الثلث الثاني ينقلب الرئيس رمزاً للانفتاح والحوار والتفاعل مع الغير. وفي الثلث الثالث والأخير من عهده يلقى الرئيس الكثير من الصدود والازورار والعزلة في الوسط السياسي باعتبار أنه بات على عتبة الرحيل. السنة المقبلة ، أي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ ، هي السنة الأخيرة من العهد الرئاسي الحالي، وهي من صلب الثلث الأخير من عهد الرئيس أميل لحود . مع ذلك ليس بين المراقبين من يلمس أن رئيس الجمهورية يعيش حالة صدود أو ازورار أو عزلة في الوسط السياسي .لا بل على نقيض ذلك فإنه يتصرف وكأنه في عامه الأول من الولاية الرئاسية: يصول ويجول في الشارع والنفق ويتّخذ المواقف ويتصدى للأزمات. وليس بين السياسيين من يتصرف معه من منطلق أنه في مرحلة المغادرة .

هناك من يعزو ذلك إلى طبع رئيس الجمهورية الذي يصر على أداء دوره كاملاً حتى آخر لحظة من عهده. وهذا بالطبع من حقه. وهناك من يعزو ذلك إلى تقدير الرئيس أن السنة المقبلة قد لا تكون فعلياً السنة الأخيرة من عهده ، بل جسر عبور من عهد رئاسي إلى امتداد له، وذلك في إشارة إلى احتمال التمديد أو التجديد للعهد الرئاسي الحالي .

وهناك من يعزو ذلك إلى وعي الرئيس أن السنة الأخيرة من العهد هي بطبيعة الحال سنة عقم في الحكم إذ يبدو أفق الحكم محدوداً فتتعطّل عملياً آليات التخطيط والرهان على المستقبل والالتفاف السياسي حول الرئاسة . ومن منطلق هذا الوعي بدا الرئيس وكأنه يتعمّد ردم قناة العقم هذه بالعزم على صون فعالية الولاية الرئاسية حتى آخر لحظة منها .

بالعودة إلى حديث قناة العقم المنتظر، نقول إن عبورها بسلام ضروري وممكن .

إنه ضروري لأن أوضاع لبنان المتردية، خصوصاً على الصعد المالية والاقتصادية والاجتماعية لا تحتمل مزيداً من العقم في الأداء. وهو ممكن إذا توفرت القيادة اللازمة التي تدرك أبعاد هذه المرحلة فتجمع كل قواها للتصدي لتحدياتها بكل العزم والتصميم المطلوبين. وأول شروط نجاح هذه المقاربة الإصرار على تجاهل كون مرحلة السنتين في شطريها محددة بأجل قصير لا يتعدى السنة الواحدة لكل شطر، أي أن الحكومة ينبغي أن تعمل في الحالتين على هدي القول المأثور: اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً .

من هنا القول : إن مرحلة العقم المحتمل عبر السنتين المقبلتين تستدعي قيادة استثنائية تفرض واقعاً على الحياة السياسية تنتفي معه وصمة العقم. فهل تتوافر هــذه القيادة في الوقت الحاضر؟ ولن تتوافر شروط هذه القيادة إلاّ بتضافر الجهود بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة .

ثم إننا لا نستطيع أن نقطع بالرد إيجاباً على هذا التساؤل ، ويا للأسف، في أجواء الفساد المسيطر على السلطة خصوصاً والمجتمع عموماً ، حتى بتنـــا نقول ، والعياذ بالله ، أن الفساد أضحى جزءاً من ثقافتنا وأضحى جائزاً الحديث عن ثقافة الفساد التي تلف هذا البلد الصغي . فالألسن تلهج في الحديث عن ثروات هائلة تنفق، لا بل تتبدد، على شراء الضمائر ومصادرة الإرادات واستيعاب المواقف وخدمة المصالح الشخصية على مستوى الحكم ، والناس تتحدث عن رحلات رسمية يقوم بها مسؤولون كبار في الخارج تكون فيها الصفة الرسمية غطاء لصفقات خاصة تُعقد . كل ذلك من دون أن يكون ثمة محاسبة أو من يحاسبون، سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد

الإداري أو على الصعيد القضائي .

المجتمع يضج بحديث حالات الإثراء غير المشروع ، وفي مجموعة التشريعات قانون لمكافحة هذه الحالات، صدر منذ زمن بعيد وتمّ تعديله بهدف تحديثه منذ بضع سنوات. مع ذلك لم يضع القضاء اللبناني يده على حالة واحدة من حالات الإثراء غير المشروع. والناس لا تحاسب ممثليها السياسيين على نعمة تتبدى فجأة للعيان، وقد أضحى الثراء، ولو غير مشروع، مقياساً أساسياً من مقاييس النجاح في الحياة في مجتمعنا الموبوء . والحكم لا يُلاحق حالات الفساد في الإدار ، فالمواطنون يضجّون باستشراء الفساد في الإدارة على كل صعيد ، مع ذلك ليس من يلاحق أو يحاسب . والنواب لا يحاسبون الحكم والحكومة. ففي جلسات المناقشة للحكومة يسمع المواطن النواب يحملون على الحكومة بأقذع العبارات في معرض انتقادها ، وعندما يحين أوان التصويت على الثقة في الحكومة ترتفع الأصابع بالموافقة.

هذه الحالة المريعة: هل تؤهل لبنان لعبور قناة العقم المنتظر بسلام ؟

إن لبنان، كما قلنا، في حاجة إلى قيادة سياسية وطنية استثنائية في هذه المرحلة ، تضم الرئاستين الأولى والثالثة، كي يتمكّن من العبور إلى شاطئ الأمان، فأين هي هذه القيادة ؟

إن النظام المعمول به في لبنان لا يولّد مثل هذه القيادة إلا نادراً، وقد يولّد عقماً كما نشاهد أحياناً. ونحن من الذين يرون أن الإصلاح على هذا الصعيد يبدأ بوضع نظام انتخابي جديد يقطع دابر هيمنة الإقطاع السياسي ويحدّ من دور المال ويبعد شبح السطوة الإعلامية في العملية الانتخابية .

سليم الحص

ـ النهار في ٢٠٠٣/٩/٦

كلمة الرئيس الدكتور سليم الحص
في
افتتاح الملتقى العربي لنصرة
فلسطين والعراق وثوابت الأمة

لو كان لي أن أوجز قضايا العرب المعاصرة بكلمتين لقلت إنهما الحرية والديمقراطية .

فلسطين تفتقد حريتها تحت نير الاحتلال الصهيوني والاستيطان اليهودي، والشعب الفلسطيني يفتقد الحريات العامة على كل صعيد، فلم يبقَ له إلا حرية المقاومة لا بل في واقع الحال حرية الاستشهاد ذوداً عن مصير أمّته.

والعراق كان يفتقد الحرية والديمقراطية في نظامه على وجه صارخ، فبات في ظل الاحتلال الأميركي البريطاني الغاشم يفتقدهما بقوة الاغتصاب الخارجي، ويعيش إلى ذلك هاجس الفتن التي قد تعمد إلى إشعالها قوى الاحتلال خدمة لمآربها في تأبيد سيطرتها على العراق وثروته .

والشعوب العربية في سائر أقطار الأمة تفتقد كثيراً من الحريات العامة ومعها الممارسة الديمقراطية الصحيحة، ويمكن استثناء لبنان من هذا التعميم بالقول أن الشعب فيه يتمتّع عملياً بكثير من الحرية وإنما بقليل من الديمقراطية .

وغياب الديمقراطية في سائر الأقطار العربية، أو ضحالتها ، من شأنها إلى حدٍ بعيد تغييب الدور القومي العربي في التصدّي للأخطار التي

تحدق بالأمة ومصيرها انطلاقاً من فلسطين والعراق. أين التظاهرات التي كانت تغصّ بها الشوارع العربية في كل مكان انتصاراً لفلسطين الجريحة ؟ أين صرخة الجماهير العربية الحاشدة دعماً للعراق وشعبه في مواجهة الاحتلال الغاشم؟ كيف تستطيع الأمة العربية أن تُشعر العالم أجمع بموقفها من قضايا الحرية وحقوق الإنسان في فلسطين والعراق وسائر الأقطار العربية؟ إن القوى المهيمنة على السياسة الدولية، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية، لا تسمع من الموقف العربي إلاّ ما يأتيها همساً ومبتسراً من المسؤولين العرب، مغلّفاً برقة الدبلوماسية الزائفة وغموضها والتباساتها .

لا غلو في القول إن الظهير الأبرز للأنظمة العربية التي تصادر الحريات والتي تمعن في تغييب حقوق الإنسان داخل أقطارها هو فعلياً القوى الكبرى، وعلى رأسها أميركا، وهي ترفع زوراً شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم في الوقت الذي تغضّ الطرف عن إهدار كرامة الإنسان في فلسطين والعراق لا بل تساهم مباشرة في إضفاء صفة الشرعية الدولية على فجور الاحتلال .

إن احتلال أميركا للعراق وضع عملياً ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم تحت قبضة الدولة العظمى، ووضع هذه القوة العظمى على تخوم دول نفطية أخر ، ومنها المملكة العربية السعودية والكويت وإيران، وعلى تخوم دول أخرى ذات مواقع استراتيجية في المنطقة، ومنها سوريا وتركيا والأردن. هكذا تسخّر شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعها كل القيم الحضاري ، في خدمة المصالح المادية والاقتصادية والاستراتيجية المزعومة للدولة العظمى، ولا تلقى من سائر دول المنطقة سوى الإغضاء أو المسايرة أو المجاملة وربما التواطؤ. قد يكون الدافع إلى ذلك الخوف أو الرهبة أو اللامبالاة أو انعدام الشعور بالمسؤولية القومية. ولكن المحصلة في

أي حال هي كارثية على المستويين القومي والإنساني .

أما فلسطين فمحنتها العاتية كانت وما تزال وستبقى وصمة عار على جبين الحضارة الغربية التي استباحت اقتلاع شعب من أرضه وتشريد مئات الألوف منه لاجئين في شتى أصقاع المعمورة ، وزرعت في ديارهم شتاتاً من الأغراب قدموا من شتى أرجاء الدنيا، هذه المأساة الإنسانية قلّ نظيرها في تاريخ الأمم. وهي لا تستوقفنا وتستولي على ضميرنا ووجداننا وعقولنا لأنها مأساة إنسانية فحسب، بل كذلك لأنها كارثة قومية ذات أبعاد تهدد مصير الأمة العربية في وجودها ووحدتها واستقرارها وهنائها وتطلّعها إلى غدٍ أفضل .

هناك مفارقة تستوقف المعنيين بقضية فلسطين هي أن العدو الإسرائيل ، ومن ورائه الدولة العظمى، بلغ من الغطرسة في تعاطيه مع القضية العربية حد الاحتفاظ بقرار اختيار من يفاوضه من الفلسطينيين. فهو لا يرضى بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات مفاوضاً له على التسوية ويضطر السلطة الفلسطينية إلى استحداث رئاسة للحكومة الفلسطينية. ولا ريب في أن ذلك ألحقَ عملياً بمن سُمي أول رئيس للوزراء في فلسطين، وهو رجل محترم له تاريخه النضالي، ظلماً فادحاً. بأي مفهوم ديمقراطي تجاري أميركا ربيبتها إسرائيل في اختيار من يفاوضها من الفلسطينيين واستبعاد من اختاره الشعب الفلسطيني زعيماً له .

والأدهى من ذلك إملاء ما سُمِّيَ خريطة الطريق إطاراً للمفاوضة على ما يُسمى سلاماً بين الفلسطينيين وجلاديهم الإسرائيليين. فهي في نهاية التحليل مكيدة إسرائيلية أميركية لتصفية قضية فلسطين وفق الشروط الإسرائيلية، ولو أن المشروع حمل شكلاً دمغة المشاركة الروسية والأوروبية والدولية فيه. إننا نرى في خريطة الطريق مكيدة لتصفية القضية الفلسطينية

ولو أنها حظيت، ربما على مضض ، بموافقة السلطة الفلسطينية ورئيسها السـيد ياسر عرفات. لعل هذه الموافقة المشؤومة جاءت رهبةً أو رضوخاً لضغوط مارستها الإدارة الاميركية في هذا السبيل على السلطة الفلسطينية ، وربما بمشاركة من روسيا وأوروبا. ولا نصدق أن تلك الموافقة كانت نابعة من اقتناع بجدوى المشروع من الوجهة العربية. ونتمنّى أن لا تكون تلك الموافقة قد جاءت من قبيل التشاطر العبثي، لأن التشاطر يعني في تلك الحال الوقوع في حبال المكيدة عن سابق تصوّر وتصميم. ونحن نربأ بالقيادة الفلسطينية أن تقع في مثل هذا المنزلق ..

لماذا نرى في خريطة الطريق مكيدة ؟

ينص المشروع على ثلاث مراحل للحل. في المرحلة الأولى يُفترض في السلطة الفلسطينية الإجهاز على الانتفاضة، وإذا لم تتمكن من ذلك فالنتيجة ستكون إشعال فتنة بين الفلسطينيين. في أي حال ستكون الحصيلة وقف المقاومة نهائياً. وفي المرحلة الثالثة والأخيرة يجري التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين على صيغة نهائية للحل. في حال توقفت المقاومة في المرحلة الأولى سواء بالقضاء عليها أو باشتعال نار الفتنة، ماذا عساها أن تكون جدوى المفاوضات التي تنص عليها المرحلة الختامية؟ في ظننا أن المفاوضات في تلك الحال ستكون حتماً عبثية، من غير طائل. وهذا يعني عملياً إنهاء الصراع باستسلام الجانب الفلسطيني وليس من خلال تسوية عادلة تعقد بين الفريقين .

إن التفاوض في المرحلة الثالثة من خريطة الطريق لن يكون مجدياً في المنظار الفلسطيني إلاّ إذا كان المفاوض الفلسطيني يمتلك أوراقاً تفاوضية يستطيع أن يساوم عليها، أي ، بعبارة أخرى، يستطيع أن يقدمها أو يتنازل عنها للإسرائيلي في مقابل ما يطالب به من حقوق مشروعة .

من المعروف أن الجانب الفلسطيني كان في مطلع التسعينات يتصرّف بثلاث أوراق تفاوضية على الأقل، هي: الانتفاضة الأولى التي دارت رحاها ما بين ١٩٨٧ و ١٩٩٣، وخيار الاعتراف بإسرائيل كياناً نهائياً، ونص جاء في الميثاق الوطني الفلسطيني يدعو إلى تدمير الكيان الصهيوني. هذه الأوراق التفاوضية سقطت جميعاً من يد الفلسطيني خلال تلك الحقبة إذ اعترف الفلسطيني بالكيان الإسرائيلي في اتفاق أوسلو، وإذ تم تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني لجهة إلغاء النص الذي يدعو إلى تدمير الكيان الصهيوني ، وإذ توقّفت الانتفاضة الأولى في العام ١٩٩٣. هكذا بقي المفاوض الفلسطيني من دون أي ورقة تفاوضية في يده حتى العام ٢٠٠٠، حينما انفجرت انتفاضة الأقصى، فاكتسب الجانب الفلسطيني بذلك مجدداً ورقة تفاوضية مهمة، وذلك باعتبار أن الانتفاضة تمسّ أو تهدد أمن إسرائيل. بمعنى آخر، فإن الجانب الفلسطيني اكتسب باشتعال انتفاضة الأقصى ورقة تفاوضية جديدة، لا بل وحيدة، هي ورقة أمن إسرائيل .

هكذا استعاد الفلسطيني موقعه التفاوضي، بمعنى أنه بات يستطيع أن يقدم لإسرائيل أمنها في مقابل كل مطالبه، أي في مقابل المطالبة بتحرير القدس وتفكيك كل المستوطنات اليهودية المقامة على الأرض الفلسطينية ، والمطالبة بانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء خطوط العام، ١٩٦٧ وكذلك المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين، كل اللاجئين، إلى ديارهم التي اقتُلعوا منها. فإذا أوقف الفلسطيني انتفاضته كليّاً في المرحلة الأولى، كما تقضي خريطة الطريق ، فإنه يفقد الورقة التفاوضية الوحيدة التي في يده ، ومعها كل ما يطالب به من حقوق مشروعة. بعبارة موجزة ، فإن الفلسطيني ينقلب عند ذاك عملياً من مفاوض إلى مجرد مُطالب ومن غير طائل، إذ لن تكون

إسرائيل مضطرة للاعتراف بالحقوق الفلسطينية مجاناً، من غير مقابل .

من هنا قولنا إن خريطة الطريق ما هي إلاّ مكيدة وقعت السلطة الفلسطينية في حبالها . إننا نهيب بالسلطة استدراك هذا المحظور .

ونحن إذ نتحدّث عن الانتفاضة لا يسعنا إلاّ أن نهيب بقياداتها الحرص كل الحرص على تفادي استهداف المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ، ذلك لأن استهداف هؤلاء يتعارض مع القيم الإنسانية والحضارية والقومية والدينية التي تجسّدها الانتفاضة ، ناهيك بأن استهداف هؤلاء من شأنه أن يرتد سلباً على صورة الانتفاضة أمام الرأي العام العالمي الذي يُشكّل كسبه إلى جانبنا وجهاً أساسياً من معركتنا مع الصهيونية المجرمة .

ونحن نعوّل على وعي الفلسطيني أن وحدته الوطنية تبقى في كل الأحوال أمضى سلاح في يده والجميع مطالبون بحماية هذا السلاح أيّاً يكن الثمن .

أما سائر العرب فندعوهم إلى أن يستفيقوا ليمسكوا مصيرهم بيدهم .

هذه الهجعة المتمادية في العالم العربي، في الوقت الذي يصاغ فيه مصير الأمة، لا تفسير لها ولا تبرير .

سليم الحص

فندق مريديان كومودور بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١١

أنا لبناني مُؤمنٌ بلبنان وطناً أعتزّ به، وُلدت فيه وأصبو إلى أن أُوارى الثَرى في أرضه. لو كان للمرء أن يختار وطنه لاخترت لبنان وطناً لي ولإبنتي وحفيدي بملء إرادتي. ولكنني لم أختره، بل وُلِدت فيه، وأحمد اللّه على قدري .

الدين شأنٌ بيني وبين ربّي. مخافة اللّه، في كل الأديان، صدِق ومحبّة واحترام للاخرين ورحمة بالفقير والمنكوب والمُشرّد. أما الوطن فللجميع : دستورٌ واحد وقانونٌ واحد ومُجتمعٌ واحد. الأخ في الأسرة كالجار في الحي والقرية، كالشريك في الوطن. لا بل إنّ الجار هو أخٌ في الحي والقرية ، والمواطن أخٌ في الوطن. وكما أنّ تبايُن العقليات والأمزِجة والأهواء والسلوك والإختصاصات من شأنه أن يغني العائلة في البيت الواحد ، فتبايُن الإنتماءات المذهبية والطائفية والدينية والإقليمية والعقائدية والإثنية من شأنه أن يُغني المجتمع في الوطن الواحد. إنها التعددية، تربة الديمقراطية .

وطني لبنان عربيُّ الإنتماء والهوية. هكذا هو ، وهكذا أُريده ، وهكذا أجهد لأن يبقى. هذا يجعل منّي، وِفق المصطلح الرائج، عروبياً. أُؤمن بأن العرب أُمّةٌ واحدة، لغتها واحدة وثقافتها مُشتركة، تُراثها واحد ومصالحها مُشتركة، رِسالتها واحدة ومصيرها مُشترك همّها واحد وقضاياها مُشتركة . والأمّة العربية جديرة بإتّحاد شعوبها. فلمَ يكون إتّحاد أوروبي ولا يكون إتحاد عربي، مع العلم أنّ ما يجمع بين العرب أكثر كثيراً ممّا يجمع بين الأوروبيين.

عصبيتي اللبنانية تلتقي وعصبيتي العربية إذ أحلم بلبنان رائداً بين

العرب على طريق الحرية والديمقراطية والتقدُّم الحضاري والإنساني. أرى أن في لبنان كثيراً من الحرية وإنما قليلٌ من الديمقراطية، ولكنه واعدٌ بِلا حدود .

لأنني عربي فإن قضية الإتحاد العربي قضيتي، وهمّ الفقر في المجتمعات العربية هَمّي. وكذلك آفة الجهل والتخلّف فهي هاجسي. أنا من دُعاة العدالة الإجتماعية والإنماء المتوازن والتقدّم العلمي والثقافي، وأنا كذلك من دُعاة الحرية والسيادة والديمقراطية في كل مكانٍ من الوطن العربي الأرحب .

ولأنني عربي فإن قضية فلسطين قضيّتي، وهي أساساً قضية حَقّ وعدالة وحرية وسيادة وكرامة. ولأن قضية فلسطين قضيّتي فإنـــــي ألتزِم تحريرها وإستعادتها وطناً لأهلها الميامين الذين يرزحون تحت نير الإحتلال الصهيوني الغاشِم، أو هُم مُشرّدون في الجوار العربي وفي طول العالم وعرضه، يُكابدون رداءة المأوى وشظف العيش وضياع الكرامة وإنسداد آفاق المستقبل أمام أجيالهم المتعاقبة . من حَقّ هذا الشعب أن يُناضِل بكل الوسائل المشروعة من أجل حريته وإستقلاله وسيادته على أرضه. من حقّه أن ينتفض ضِد قوى الشر التي تحتل أرضه وتستعبده وتذلّه .

كاد أن لا يكون في العالم شعبٌ لم يشهد في تاريخه حقبة مُشعّة ثار فيها على القوى التي تحتلّ أرضه وتستعبده وتستغِلّ خيرات بلده. وأُمم العالم تحتفل سنوياً بذكرى تحررها أو إستقلالها بعد نِضالٍ كان ثمنه غالياً من أرواح أبنائها. والإنتفاضة الفلسطينية هي معركة الشعب الفلسطيني لتحقيق حريته وإستقلاله على أرضه، لذا نحن نقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في إنتفاضته بكل جوارحنا. فالإنتفاضة، ومن ثم النضال والجهاد والمقاومة والإستشهاد، من السُبُل المشروعة لإنتزاع الحرية والسيادة والإستقلال. ولا

بُد أن يكون الهدف المراد بلوغه واضحاً جلياً، حتى إذا ما تحقق الهدف كانت نهاية النزاع والصراع .

مسألتان تنتصبان بطبيعة الحال أمامنا حِيال مشهد الإنتفاضة الفلسطينية: الأولى تتمحور حول تحديد الهدف المنشود في الصراع تحديداً دقيقاً. والثانية تتمحور حول مشروعية الوسائل المُستخدمة لبلوغ هذا الهدف .

خِلافاً لما يُقال أحياناً كثيرة، فإن هدف النِضال في فلسطين ليس موحّداً في كل الأوقات، بمعنى أن الهدف الذي يتبنّاه البعض قد يختلِف عن ذاك الذي يتبنّاه آخرون .

كان الهدف المُعلن غداة نكبة فلسطين وقِيام دولة إسرائيل على الأرض العربية في العام ١٩٤٨ محسوماً: إنّه إستعادة التراب السّليب كاملاً وطرد الغُزاة الصهاينة عنه والقضاء على الكيان الصهيوني المُسمّى إسرائيل وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس .

إنقضى أكثر من نصف قرن على ذلك المِفصل المشؤوم . فهل بين العرب من لا يزال يحلم بتحقيق هذا الهدف بكل وجوهه؟ الموقف العربي الرسمي أبعد ما يكون عن هذا الهدف .

بعد نكبة العام ١٩٦٧ رفع المسؤولون العرب شِــعار " **إزالة آثار العدوان** "، أي العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل إحتلال ذلك العام ، بمعنى العودة إلى حدود الكيان الصهيوني يوم قيامه عقب حرب العام ١٩٤٨. وكان مطلب " **إزالة آثار العدوان** " شِعار المرحلة حتى في عهد الرئيس الخالد جمال عبد الناصر. وكان هذا هو ما رمى إلى تحقيقه القرار ٢٤٢ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي إثر حرب العام ١٩٦٧ وعاد مجلس الأمن فأكّده في القرار ٣٣٨ إثر حرب العام ١٩٧٣. وكان هو الهدف المُرتجى من

شتى المبادرات العربية ، وكان آخرها الإعلان الذي صدر عن القمة العربية التي إنعقدت في بيروت في العام ٢٠٠٢. وهو الهدف الذي أعلن جميع المسؤولين العرب إلتزامه من دون إستثناء في تعاطيهم مع القضية العربية في فلسطين .

ولا نسمع أصواتاً عربية تعترِض على هذا الموقف، سواء على المستوى الشعبي أو الحزبي أو السياسي أو الإعلامي. هذا يعني أن العرب، على كل هذه المستويات سلّموا بوجود إسرائيل كياناً على الأرض الفلسطينية بحدودها القائمة قبل نكبة العام ١٩٦٧. ولكن العرب لم يتنازلوا عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي إقتلعوا منها. والقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة يحفظ لهم هذا الحق إذ ينص على خيار العودة أو التعويض. والمبادرة العربية التي صدرت عن قمة بيروت تركت هذا الباب مفتوحاً .

إنّني أرى المسألة على غير ما يراها المسؤولون العرب وكثيرٌ من المواطنين العرب. في تطلّعاتي، فلسطين يجب أن تبقى واحدة، ويعود اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم، ولكنني لا أقول، كما يقول غُلاة التزمُّت ، بطرد اليهود من فلسطين، بل أقول بإستيعاب جميع سكان الكيان الصهيوني القائم من اليهود. وليكن الكيان الفلسطيني الموحّد كِياناً تعددياً يعيش فيه العرب واليهود جنباً إلى جنب بسلامٍ وأمان. هذا الطرح قد يلقى الرفض من جانب غُلاة الصهاينة وكذلك من جانب غُلاة العرب، ولكنه يبقى الطرح الوحيد الذي يحفظ لجميع اللاجئين الفلسطينيين حقّ العودة إلى ديارهم ، وقضية فلسطين هي قضية الفلسطينيين أولاً وآخراً، ويُقصي إحتمال بقاء إسرائيل كِياناً عنصرياً عدوانياً وسط المنطقة العربية، ويحفظ للقضية الفلسطينية وجهها الإنساني والحضاري إذ يُكرّس حق اليهود في الإقامة في

فلسطين إلى جانب العرب. هذا الطرح قد لا يكون مُرشّحاً للتطبيق في الأفق المنظور، كونه يستفزّ أطرافاً كثراً في الجانبين العربي واليهودي وكذلك على المستوى الدولي، ولكنه يبقى مشروعاً خَليقاً بالنضال من أجل تحقيقه مهما طال الزمن، وهو المشروع الذي قد يُسفِر عن إخراج فريق مُختلط، من العرب واليهود، إلى حيِّز الوجود ، يتنامى بتعاظُم مَدّه مع الزمن، تحت لواء النضال المشترك من أجل تحقيقه. إلى ذلك، قد يُساهم وجود المشروع المشترك في التخفيف من غائلة صراع الوجود بين الشعبين الذي كثيراً ما يرتدي طابِع حرب الإبادة المُتبادلة. هذا مع العلم أنني لا أستبعد أن يقرر كثير من الصهاينة إثر ذلك مُغادرة فلسطين عائدين إلى بلدان منشئهم بزوال الطابع العنصري لإسرائيل أي بزوال إسرائيل عملياً .

أمام مشهد المجازر التي إرتكبتها إسرائيل في عدوانها المتمادي على العرب، ومن عناوينها دير ياسين في فلسطين وصبرا وشاتيلا في لبنان ، أجدني ثائراً غاضباً رافضاً ولكنني كثيراً ما وجدتني أيضاً أقِف حزيناً ومُعذّباً مُتمزّقاً أمام مشهد تفجيرات يُنفّذها إستشهاديون عرب فتودي بحياة أطفال ونساء وشيوخ من اليهود. إذا كان وجداني القومي والإنساني يأبى عليّ القُبول بالجرائم التي يرتكبها إسرائيليون في حق أبرياء عرب، هذا الوجدان إيّاه يأبى عليّ القبول بإزهاق أرواح بريئة حتى من اليهود. اللّه نهى عن القتل، من غير تمييز بين فئات البشر .

يحدوني هذا إلى القول : إذا كان شَبح الصراع سيبقى جاثِماً على أفقنا في المدى المنظور، وهذا ما أُرجّح ، فلنسع إلى تغيير شروط الصراع ، فنعفّ، ولو من جانبنا نحن العرب على الأقل، عن التعرُّض لسلامة الأبرياء من اليهود، عسى أن يشكّل ذلك حافِزاً للعدو كي يحذو حذونا فيجتنب التعرُّض لسلامة الأبرياء في الجانب العربي. لا يجوز أن نسوّغ لأنفسنا ما

نستفظعه من الصهاينة. إن موجب إحترام حياة الإنسان لا يحتمِل التمييز بحسب الهوية القومية أو الدينية. وعندما نُحاكي عدونا في فظاعاته ، فنحن من حيث ندري أو لا ندري إنما نُبرّر له فظاعاته .

فلتستمر الإنتفاضة ، ولتستمر المقاومة ، حتى تحقيق الهدف المنشود، أي إقامة كيان تَعدُّدي موحّد في فلسطين، عاصمته القدس، وعودة جميع اللاجئين إلى ديارهم، ولكن لا بُد من إعادة النظر في أساليب المقاومة ووسائلها وأسلحتها. فلنعد إلى التظاهُر والإضرابات والإعتصامات وحركات العصيان المدني والحملات الإعلامية والبيانات والمُناشدات وما إلى ذلك . وقد كانت إنتفاضة الأقصى مُنطلقاً إنتفاضة الحجارة ، وكانت آنذاك أوقع أثراً. فالنضال بهذه الأساليب والوسائل أجدى وأفعلّ وأسلمّ من الإحتكام إلى أسلحة التدمير والقتل والإبادة وأبعد أثراً في إستقطاب الرأي العام العالمي الذي لا يمكن أن نكسب الحرب إلاّ على ساحته مهما طال الزمن .

هذا حديث كنت أحتفظ به لذاتي ، إلى أن شعرت بالحاجة المُلحّة إلى البوح به .

سليم الحص

ـجريدة السفير في ٩/٩/٢٠٠٣

مَن يُرهب مَن ؟

اتخذ الاتحاد الأوروبي مؤخّراً قراراً حَكَمَ على حركة حماس الفلسطينية بأنها حركة إرهابية وقضى بأن يُطبق عليها ما يسري على الحركات الإرهابية من إجراءات المكافحة، بما في ذلك حجز أموالها. والولايات المتحدة الأميركية تُصنّف كل حركات المقاومة الفلسطينية حركات إرهابية وتتعاطى معها تبعاً لذلك .

بحسب الأرقام المعروف ، ثمة أربعة قتلى من الفلسطينيين في مقابل كل قتيل إسرائيلي عموماً في المواجهات الدائرة بين الطرفين حتى الآن . الفلسطينيون يُسمون قتلاهم شهداء بينما يُسمي الإسرائيليون، ومعهم الأميركان والأوروبيون، هؤلاء إرهابيين، ويُسمون قتلى إسرائيل ضحايا الإرهاب . عجباً، بأي منطق وبموجب أية معايير يتم هذا التصنيف، لا بل هذا التمييز ؟

في نهاية التحليل يخرج المراقب باستنتاج بسيط وحيد: هو إن القاتل الفلسطيني إرهابي، أما القاتل الإسرائيلي فمكافح للإرهاب. أقل ما يقال في هذا الحكم إنه عشوائي جائر. ويمكن الاستطراد بالقول إن هذا الحكم يعني عملياً أن المعتدي إنما يكافح الإرهاب، أما المعتدى عليه فيمارسه ويقتضي الاقتصاص منه. فكيفما نظرنا إلى مشهد المواجهة ظهر لنا بوضوح أن الإسرائيلي هو المعتدي الظالم، وأما الفلسطيني فهو المعتدى عليه والمظلوم .

فمن جهة، فإن الإسرائيلي هو الذي يحتل أرضاً فلسطينية وليس الفلسطيني هو الذي يحتل أرضاً إسرائيلية. ومن جهة ثانية، فإن الفلسطيني هو المشرّد عن أرضه، والإسرائيلي هو الذي سبّب هذا التشريد. فاللاجئون

الفلسطينيون يُعدّون بمئات الألوف ويعيشون في حالات من البؤس الشديد ، داخل فلسطين وفي الجوار العربي، وليس بيننا من يسمع بلاجئين إسرائيليين في إسرائيل أو في الخارج. ومن جهة ثالثة، فإن إسرائيل هي التي تهتك قرارات الشرعية الدولية، وتحديداً قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يدعوان إسرائيل إلى الجلاء عن الأراضي التي احتلتها في حرب العام ١٩٦٧ ثم في حرب العام ١٩٧٣، وكذلك القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يضمن للاجئين الفلسطينيين خيار العودة أو التعويض. أما الفلسطيني فهو ضحية إصرار إسرائيل على تجاهل هذه القرارات جميعاً .

أما والحال هذه، فكيف يكون الضحية إرهابياً ويكون سالب الحقوق مكافحاً للإرهاب ؟

في تاريخ الأمم، يكاد لا يكون في العالم بلد لا يحتفل سنوياً بما يسمى عيداً وطنياً. ويكون ذلك في معظم الحالات في ذكرى تحرر البلد من احتلال ما أو نيله استقلاله. وكثيراً ما يكون التحرر أو الاستقلال قطاف نضال مسلّح أو ثورة شاملة. فهل يصنّف أولئك الذين حملوا لواء النضال أو الثورة في سبيل التحرر أو الاستقلال إرهابيين ؟ هل هناك شعب في العالم يقبل بذلك في نظرته إلى تاريخه ؟ لماذا لا يرى الأوروبيون والأميركان ما يراه العرب من أن الانتفاضة الفلسطينية إنما هي حركة نضال الفلسطينيين من أجل التحرر والاستقلال؟ فإذا ما تُوّج هذا النضال بالنصر بإذن الله، فإن يوم النصر سيكون هو يوم فلسطين الوطني الذي تحتفل به سنوياً أسوة بسائر الشعوب والأمم في العالم .

لا تجد رداً شافياً على كل هذه التساؤلات والمفارقات سوى ظاهرة أضحت مألوفة: عندما تمارس العنـف دولة ، بخاصة إذا كانت دولة عظمى،

فإن عملها لا يكون إرهاباً، بل هو قمع للإرهاب، أما عندما يمارس العنف شعب مسكين، معتدى عليه، مقهور، فإن عمله يُصنف إرهاباً. هكذا فإن أميركا لم تمارس الإرهاب في عمليات القمع التي نفذتها في حرب كوريا أو حرب فييتنام أو في الهجوم على خليج **باي أوف بيغس** في كوبا أو في حربها على أفغانستان أو العراق . وكذلك بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في الحروب التي شنتها للحؤول دون تحرر مستعمراتها السابقة في شتى أرجاء الدنيا . فليس هناك في المنطق الغربي ما يسمى إرهاب الدولة. لذا فإن إرهاب دولة إسرائيل ضد شعب فلسطين لا يُسمى في قاموس الغرب إرهابا، بل يُسمى ، من قبيل تبريره وتسويغه ، مكافحة للإرهاب .

فكيف يستطيع العربي، أمام مشهد العنف المتناهي الذي تمارسه إسرائيل في قمع الشعب الفلسطيني فوق أرضه، أن يصدّق ما يُسمى قيماً حضارية يأخذ بها الغرب؟ أين هي العدالة، وأين هو الحق، وأين هي المحاسبة التي تتلازم والممارسة الديمقراطية في النظام السياسي، وأين هي القيم المجتمعية والإنسانية التي تزعم المجتمعات الغربية التزامها، لا بل أين هي القوانين الدولية التي تنظم علاقات الأمم فيما بينها؟ أليس العربي معذوراً والحال هذه في شعوره أن العلاقات الدولية، في جوانب حيوية منها ، محكومة بما يشبه شريعة الغاب، وهي شريعة تحكّم الأقوى بالأضعف والأكبر بالأصغر؟ ألا يشكّل هذا الواقع المرير سبباً أساسياً محتملاً، حتى لا نقول راجحا ، من أسباب احتدام ما يسمى ظاهرة الإرهاب الدولي في العصر الحديث؟ أليس من الطبيعي أن يولّد الظلم ثورات وانتفاضات عليه، وأن يولّد البؤس تمرّداً على مسببيه أو مفتعليه ؟

بعد كل هذا من حقّنا أن نتساءل: هل الفلسطيني حقاً هو الإرهابي والإسرائيلي هو الضحية؟ أليس الإسرائيلي هو الظالم والفلسطيني هو الثائر

ضد ظلم فادح يتعرّض له؟ أليس الإسرائيلي هو المتجبّر المتغطرس والفلسطيني هو المتمرّد عليه؟ لو استكان الفلسطيني لحاله ولم يُبدِ حراكاً لاستحق ازدراء العالم وتبرأ منه حتى أشقّاؤه .

ثم إن من حقّنا أن نُسائل الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، إذ تعلنان الحرب على ما تسميانه إرهاباً فلسطينياً، هل جرّبتم العدالة يوماً سلاحاً لمحاربة ما تُسمونه إرهاباً؟ هل جرّبتم إنصاف الفلسطيني برفع نير الاحتلال عن أرضه لا بل عن خناقه ؟ هل جرّبتم الاعتراف بحق اللاجئين المشروع في العودة إلى ديارهم ؟ هل جرّبتم وضع حدّ لممارسات القهر الإسرائيلي في احتجاز المواطنين الفلسطينيين وتعريضهم لشتى ألوان التنكيل من دون مساءلة أو محاكمة ؟ هل جرّبتم وضع حدّ للمضايقات الخانقة التي يتعرض لها الفلسطيني على يد الاحتلال الإسرائيلي في الطرقات وفي البيوت وحتى في أماكن العبادة؟ هل جرّبتم القيام بمشاريع تؤمّن للشباب الفلسطيني أبواب الرزق الحلال، علماً بأن أكثر من نصفهم يتخبطون في البطالة والعوز؟ إنكم لم تُجرّبوا شيئاً من ذلك بل سلكتم أسهل الطرق وأعتاها بإلقاء وصمة الإرهاب على شعب بأسره والتعاطي معه تبعاً لذلك، وهو في واقع الحال ضحية ظلم تاريخي وقع له على يدكم الآثمة على نحو مباشر أو غير مباشر .

مع كل ذلك فإننا نهيب بالقيادة، أو بالأحرى القيادات الفلسطينية ، إعادة النظر جذرياً في أساليب المواجهة المتّبعة للعدوان الغاشم الذي يتعرّض له الشعب الفلسطيني يومياً. إننا ندعو إلى تجنّب استهداف المدنيين كلّياً ، وخصوصاً الأطفال والنساء والشيوخ ، وربما الإقلاع نهائياً، خارج حلبة المواجهات العسكرية المباشرة، عن نهج التصدّي المسلّح وسلوك سُبل المقاومة المدنية، بما في ذلك إطلاق التظاهرات وتنظيم الإضرابات وإعلان

العصيان المدني وشن حملات إعلامية ومبادرات على مستوى العلاقات العامة، وما إلى ذلك، مع التذكير بأن انتفاضة الأقصى كانت أوقع أثراً عندما كانت في مراحلها الأولى، في حقبة الطفل محمد الدرّة، قاصرة على رشق الحجارة ولم يكن للسلاح فيها دور .

على أن يترافق ذلك مع إعادة صوغ القضية بالعودة إلى أصولها ، بحيث لا يكون الهدف إقامة كيانين، عربي ويهودي، يستحيل تجاورهما أو الاتفاق على حدودهما أو على تقاسم القدس عاصمة لهما، بل يكون الهدف إقامة دولة فلسطينية موحّدة تضم العرب، بمن فيهم جميع اللاجئين الفلسطينيين، واليهود الراغبين في ذلك من المقيمين حالياً في ما يسمى إسرائيل .

إن مثل هذه الاستراتيجية، في حال اعتمادها سيكون من شأنها تعطيل مقولة الإرهاب الزائفة، وضمان استمرار صوت القضية الوطنية عالياً مدوياً، وربما إحراج العدو الصهيوني وبالتالي إرغامه على التخلي عن نهج العنف الجامح الذي يمارسه بلا ضوابط في المواجهة، وربما أسهم كل ذلك في كسب الرأي العام العالمي إلى جانب القضية العربية وبالتالي فتح آفاق جديدة لكسب المعركة القومية ولو بعد حين. عسى أن تحظى هذه المناشدة بالتفاتة جدّية من السلطة والقيادات الفلسطينية .

سليم الحص

ـ النهار في ١٤/٩/٢٠٠٣

بعد أن أضحت السياسة في حياتي من الماضي الذي طويتُ صفحته إلى غير رجعة ، يهمّني أن أتحدّث عن الدروس والعبَر التي استخلصتها من تجارب عركتها وعركتني عبر ما يناهز ربع القرن من الممارسة السياسية . عسى أن يكون فيها ما قد يفيد الأجيال الشابة من السياسيين في رسم طريق مستقبلهم السياسي .

قد يقول قائل متسائلاً: كيف أزعم أنني طويتُ صفحة الممارسة السياسية وأنا ما زلت حاضراً كل يوم، إذا اقتضى الأمر، لأن أُعلن مواقف وآراء حيال ما يدور على الساحة السياسية. الجواب هو في رسم خط فاصل بين العمل السياسي والعمل الوطني. فالعمل السياسي أو، حتى نكون أكثر دقّة في التعبير، الاحتراف السياسي، هو بطبيعة الحال هادف إلى الوصول إلى موقع سياسي مسؤول، قد يكون مقعداً نيابياً، أو منصباً وزارياً، أو موقعاً رئاسياً على مستوى مجلس النواب أو مجلس الوزراء أو الجمهورية. إذا لم يكن هذا هدفك فأنت لست محترفاً للسياسة .

أما العمل الوطني المجرّد فهو ذاك الذي ينأى عن أي مأرب سياسي ويرمي فقط إلى الإسهام في كشف الحقائق وإبراز الثوابت الوطنية ووضع النقاط على حروف ما يدور على الساحة السياسية من أحداث وتطورات في تداعياتها على الحاضر والمستقبل ، على أمل أن يكون لما يقال على هذا الصعيد صدى في مواقف المسؤولين وقراراتهم ، كما في الرأي العام الذي يُفترض أن يكون له دور في تقويم الأحداث ومحاسبة المسؤولين والضغط على قرارهم .

الدرس الأول هو أن المسؤول يبقى قوياً إلى أن يطلب أمراً لنفسه .

المسؤول الذي يضمر مأرباً معيّناً لنفسه يكون له ثمن، ثمنه هو ما يطلب لنفسه. إن من يستطيع تحقيق هذا المأرب الشخصي للمسؤول يستطيع أن يكسبه، وربما أن يحصل عبره على ما يشاء. فوجود مطلب شخصي للمسؤول هو مصدر وهن له. أما من لا يبغي أمراً لنفسه فلا ثمن له، ولذلك يبقى قوياً في مواجهة مسؤولياته. المحترف السياسي يطلب مقعداً أو منصباً أو موقعاً سياسياً. إذن هذا ثمنه، وبالتالي ضعفه .

الدرس الثاني هو: عندما يواجه المواطن مشكلة وقضية ، فمن المحتّم أن تطغى المشكلة على القضية، ربما إلى حد تغييبها .

إذا صادفتَ، مثلاً، أُمّاً تبحث عن قوت لولدها، فلا تسلها كيف الوصول إلى تحرير فلسطين. فالجواب سيكون: هاتِ حليباً لطفلي. هكذا تتبدّد وتنحسر قضايا المجتمع في غمرة تفاقم المعاناة الاجتماعية والإنسانية. كانت هذه هي الحال إلى حد بعيد خلال الحرب اللبنانية. فعندما انقسمت العاصمة بيروت نصفين على خطوط القتال، أضحى همّ الناس أمنهم ومعيشتهم وسلامة أولادهم، فانحسر ظل القضية إلا ربما في أذهان الزعامات المتعاطية وأحياناً المتاجرة بما يسمى قضية في الجانبين. والحل للقضية هبط في نهايـة المطاف على الناس من علٍ. من خلال اتفاق الطائف الذي انعقد بين القيادات اللبنانية برعاية مباشرة من قيادات عربية على أعلى المســتويات. لذا القول إن الأزمات تُعاش على مستوى الشعب، أما الحلول فتُطبخ على مستوى القيادات والرئاسات. هذا يعني أيضاً أن الأزمات من شأنها إلزام القيادات ليس فقط بالبحث عن حلول مبدئيـــة لها بل أيضاً بالعمل على توفير مقومات الصمود بين الناس في معاشهم وأمنهم وسلامتهم حماية لما يسمى قضية. فليس ما يصرف الناس عن قضاياهم كهمومهم وشجونهم الحياتية .

الدرس الثالث أن الديمقراطية الصحيحة هي القضية المحورية . في لبنان كثير من الحرية وإنما قليل من الديمقراطية. هناك هامش واسع نسبياً من حرية الرأي والتعبير والتحرّك في لبنان . ولكن التجربة الديمقراطية بقيت ضحلة. فالديمقراطية الفاعلة تتلازم وآليات المساءلة والمحاسبة. والملاحظ في لبنان أن المحاسبة شبه غائبة: الناخب لا يحاسب النائب، فهو ينتقد ممثله في المجلس التشريعي في شدة ما بعدها شدة طيلة أربع سنوات، ثم يعود يوم الانتخاب فيصوّت له. هذا سرّ ديمومة كثير من القيادات السياسية، فلا يُغيّبها عن الساحة السياسية سوى المرض أو الموت .

والنائب لا يحاسب الحكومة. فالمواطن يتابع عبر أجهزة الإعلام وقائع الجلسات النيابية المخصصة لمناقشة الحكومة، فيسمع النواب يهاجمون الحكومة بأقذع العبارات وأقساها، وعندما يحين أوان التصويت على الثقة في الحكومة ترتفع الأيدي بكثافة إشعاراً بمنح الثقة .

والحكومة لا تحاسب الإدارة. فالألسن تعيى بالحديث عن الفساد المستشري في إدارات الدولة ومؤسساتها على كل صعيد. مع ذلك ندرت المحاسبة والملاحقة للمسؤولين. مؤسسات الرقابة متوافرة، ولكن الثمرة هزيلة.

والقضاء يقف في محاسبة المرتكبين دون بت كثير من القضايا ، خصوصاً المهمة والخطيرة منها. فلا ترى حوادث الاغتيال تبلغ مراحل إعلان المسؤوليات، وقد تعرّضت شُخصياً لمحاولة اغتيال لم تحظَ بتحقيق جدّي لكشف ملابساتها والمسؤولين عنها علماً بأن بعض معطياتها كانت بمثابة السرّ المكشوف. وتكثر الفضائح فتُحفظ ملفاتها دون تحديد المسؤوليات.

ففي غياب المساءلة والمحاسبة على وجه فاعل ، كيف يكون في البلاد ديمقراطية ؟

ثم إن الديمقراطية تتلازم ومبدأ الانتخاب والتمثيل. وصورة الديمقراطية على هذا المستوى تبدو شاحبة مشوّهة إلى أبعد الحدود فـي ظل قانون للانتخابات النيابية غير صالح، فهو من شأنه تأبيد المرجعيّات الموروثة، واستيلاد المحادل الانتخابية التي تنبثق منها كتل نيابية كبيرة في مجلس النواب يستأثر قادتها بالهيمنة عملياً على القرار السياسي في الدولة ، وإطلاق العنان للمال السياسي فـي التحكم بالمسار الانتخابي من دون ضوابط ، وإشاعة أجواء الفساد على كل صعيد في المجتمع ، وكذلك ترسيخ القواعد المذهبية والطائفية للنظام القائم .

من هنا القول إن نظام لبنان، الذي ينتحل السياسيون له زوراً صفة الديمقراطية، من شأنه حماية القوي ومحاسبة الضعيف. وإذا كانت الديمقراطية تتلازم وحرية الاختيار، فحرية الاختيار متاحة للمواطن في أغلب الأحيان بين تملّق الزعيم ومسايرته وعدم معارضته. أي حرية هي هذه وأي اختيار ؟

الدرس الرابع يُختصر بعبارة: لم يعد يكفي القول إن لبنان محكوم بشريعة الغاب، بل لا بد من القول: بتنا نحسد الغاب على شريعته . ففي شريعة الغاب ما يشبه القاعدة في أن وحوش الغاب لا تفترس أبناء جلدتها ، فلا ترى السبع يفترس سبعاً ولا الذئب يفترس ذئباً. كما أن هذه المخلوقات لا تقدم على الافتراس عموماً إلاّ تلبية لنداء الجوع. أما في لبنان فالافتراس ناشط على قدم وساق حتى بين أبناء الوطن الواحد والمجتمع الواحد وأحياناً الجماعة الواحدة، وحتى من دون أن يكون ثمة داعٍ أو حاجة إلى ذلك. فأصحاب السطوة والثروة في الساحة السياسية، خلافاً لوحوش الغاب، لا يشبعون ولا يرحمون .

الدرس الخامس أن الطائفية المستشرية في لبنان سيف ذو تسعة عشر

حداً ، كيفما لوّحت به أصبت مقتلاً أو حفرت في جسم المجتمع جراحاً ثخينة. ففي لبنان تسعة عشر مذهباً تولّدت عنها عصبيات كان من شأنها إيهان الحياة السياسية وحماية الفاسدين والمفسدين وتغليب الروح الفئوية على الولاء للوطن وإعاقة مسيرة هذا البلد الصغير على طريق التقدّم الحضاري ، وفي حالات التشنّج النيل من استقرار المجتمع ومناعته الأمنية. والأزمة اللبنانية الكبرى ، التي استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً ، شاهد بليغ على كل ذلك.

الدرس السادس ، إنّ صمود الناس في الأزمات مُرتبطٌ إلى حَدٍّ بعيد بقدر ما يرتجون من أمل في الخلاص. وقديما قيل: ما أضيَق العيش لولا فسحة الأمل. من هُنا واجب المسؤو ، مهما قَسَت الظروف وادلَهَمّت الآفاق ، أن لا يَفتَر عن مواصلة البحث عن مشاريع حلول تمنّي الناس بالرجاء. حاولنا خلال الأزمة الوطنية الكبرى طرح مُبادرات للحل باءت كلّها بالفشل وسط أجواء الأزمة التي كانت في بعض أبعادها تتجاوز حدود لبنان. فكنت أُردّد خلال فترة وجودي في الحكم في عهد الرئيس الياس سركي : كلّما سقط أمل إخترعنا أملاً جديداً .

الدرس السابع، في ضوء كل ما سبق، أن الجميع متساوون أمام القانون، ولكن بعضهم " متساوون أكثر من سواهم "، ويا للسخرية، وذلك في إشارة إلى فقدان العدالة وتكافؤ الفرص على شتى الصُعُد، وكذلك في إشارة إلى تفاوت الأحجام والإمكانات والإمتيازات بفعل السطوة التي يبسطها المال السياسي على كل مستوى وصعيد .

أوجز الرئيس فؤاد شهاب في حديث خاص مشكلته مع السياسة والسياسيين بالقول شاكياً: كان الناس يأتونني ويكذبون عليّ، وكان أحد رؤساء الجمهورية السابقين الآخرين يأتيه الناس فيكذب عليهم. وكان رئيس سابق آخر يستدعي الناس إلى مقرّه ليكذب عليهم. فهل يكون الرياء درساً آخر

مستخلصاً من الحياة السياسية في لبنان ؟ لعلّ آفة الرياء وجه من وجوه غياب الديمقراطية وبالتالي المساءلة والمحاسبة . هذا مع العلم أننا نعتبر أن الديمقراطية ليست مجرّد نظام سياسي، وإنما هي أيضاً ثقافة. فعناصر الممارسة الديمقراطية لا تكتمل إلا إذا ترافق تطوير النظام السياسي في اتجاه تعميق التجربة الديمقراطية مع تنمية الثقافة الديمقراطية في المجتمع . ولمؤسسات المجتمع المدني دور خاص في هذا الصدد .

أما على الصعيد العالمي، فالحقّ في العلاقات الدولية للقوة. فالدول الكبرى تصول وتجول، لا بل تعربد، ولا من يحاسبها أو يردعها. أميركا تهاجم في الفيتنام وفي كوريا وفي كوبا، ثم في أفغانستان والعراق وتدعم إسرائيل دعماً مطلقاً بالمال والسلاح والغطاء السياسي، ولا من يسأل أو يُحاسب. ليس صدفة أن لا يكون مجلس الأمن الدولي قد أصدر في تاريخه قراراً بإدانة أي من الدول الكبرى على أمر قامت به. وكلها أساساً تتمتّع بحق النقض .

في مفاهيم الحضارة الغربية المُعاصرة : مَن يقتُل امرءاً فهو مُجرم ، ومَن يقتُل عشرة فهو إرهابي ، ومَن يقتُل ويُهجِّر الألوف فهو كيان يُدافع عن وجوده ، ومَن يقهَر شُعوباً وأُمماً فهو دولة عُظمى .

سليم الحص

– النهار في ٢٠٠٣/٩/١٩

and disappointment of the Palestinian Authority. That has been conspicuously the case in regard to the question of Jewish settlements, the question of Palestinian prisoners in Israeli jails, and the stance provoking civil strife among Palestinians.

The road map is doomed to failure unless the American Administration decides to play an even-handed role recognizing the humanitarian and national rights of the Palestinians.

I close with a footnote: I deliberately referred to the Intifada activists as resistance groups, refraining from calling them terrorists, as they are often tagged. There is hardly a nation in the world that did not have a history of independence wars. The Intifada is the Palestinians' war of independence. Furthermore, the toll since the beginning of the Intifada has been 800 Israeli and 2500 Palestinian victims. How come that Israel's atrocities are not branded as terrorism? Then who is the aggressor when Israel occupies Palestinian land in contravention of U.N. resolutions?

Salim El Hoss

Former Prime Minister of Lebanon

Palestinian Authority against the militant groups would inexorably be an outbreak of civil strife among the Palestinians.

The Palestinian Prime Minister Mr. Mahmoud Abbas has been wise and pragmatic to commit himself under phase I of the road map to maintaining the ceasefire and confiscating any weapons carried in the open. This, however, has not been satisfactory to Mr. Sharon. As usual, the American president subscribed to the Israeli view. Fortunately the Palestinians are apparently determined to avert slipping into a civil strife inferno.

Instead of doing something to strengthen the Palestinian Authority's hand, Israel has opted to do the contrary. By persisting in building the so-called security wall separating Israel from Palestine, which delved deep into Palestinian territory, Mr. Sharon supplied an added vindication to the Palestinians' belief that they will never attain their legitimate rights via the road map.

Moreover, the Palestinians anticipate that the negotiations prescribed in the third phase of the road map will be nothing more than an exercise in futility. It is a platitude that a negotiating party without negotiating power will not be able to realize any of its demands.

In the early 1990's the Palestinian side was wielding at least three negotiating chips: namely, the first uprising (Intifada) which lasted from 1987 to 1993, an article in the Palestinian National Pact that called for the destruction of the Zionist entity (Israel), and the prospect of recognizing Israel as a state. The

three negotiating chips have since dropped. The first Intifada languished in 1993; the Palestinian National Pact was amended in order to delete the call for Israel's destruction. Finally the Palestinians recognized the Jewish state as per the Oslo accord. This latter accord eventually came to naught, the Palestinians achieving none of their goals.

The Palestinian side stayed virtually without any negotiating chips in their hand until September 2000 when the current Intifada broke out. The Palestinian side thereby regained a negotiating chip in as much as the Intifada reflects on Israel's security. In any negotiations with Israel the Palestinians may thence offer Israel's security as quid pro quo for their demands, including the Arab portion of Jerusalem, the territory devoured by the Jewish settlements, and the Palestinian refugees' right to repatriation.

The road map envisions in its initial phase depriving the Palestinians from the only negotiating chip they possess as it calls for an end to the Intifada. Why should Israel grant the Palestinians any of their primordial rights after they are left with nothing to offer in return? That is why the Palestinians tend to perceive the third phase of the road map as an exercise in futility.

With the road map so perceived, the Palestinians, in acceding to it, have been implicitly wagering on the U.S.A. underwriting their basic rights through an even-handed role the American Administration would perform.

Unfortunately American policy has thus far been blatantly tilted in favor of Israel, to the chagrin

The road map, from the Arab angle, is not in the Palestinians' interest, simply on account of the fact that it does not provide any guarantees for the Palestinian people's rights in their homeland. It looks rather like a subterfuge designed to precipitate civil strife among the Palestinians in its first phase, and provides for utterly futile negotiations with the Israelis in the third and final phase.

Yet the Palestinian authority decided to go along, espousing the plan, simply for lack of alternatives under the prevailing circumstances and in view of the position taken by the super power.

The road map is regarded as a bid for provoking civil strife among the Palestinians as it prescribes in its first phase not only the cessation of violence but also the dismantling of armed organizations and the prosecution of their leaders. Obviously the Palestinian Authority is neither capable militarily of achieving this objective nor is it in the least confident that this will be instrumental in rendering a fair solution to the Palestinian issue any closer.

Mr. Sharon's Israel, with all the military might that it wields, has been demonstrably unable to eradicate the Palestinian resistance movement or liquidate the militant organizations. How can the Palestinian Authority possibly do that? The outcome of any assault that might be ventured by the